الإصدار الثالث

فبراير ٢٠٢٠

وزارة المالية

وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

www.mof.gov.eg

التقرير النصف سنوي

عن الأداء الإقتصادى والمالى

خلال العام ٢٠١٩/٢٠٢٠

وزير المالية

د/ محمد معيط

فهرس

تقديم

أولاً: ما هى رؤية الإصلاح الاقتصادى والمالى على المدى المتوسط؟

١. معدلات النمو والبطالة على المدى المتوسط
٢. مستهدفات العجز الكلى والدين العام على المدى المتوسط
٣. الإقتصاد العالمى
٤. أهم الإفتراضات الإقتصادية
٥. مدى تغير الإفتراضات الإقتصادية عن مشروع الموازنة العامة
٦. المخاطر المالية المحيطة بموازنة ٢٠/١٩

ثانياً: أهم التوجهات الإقتصادية والمالية للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩

١. سياسات الضبط المالي والإنفاق الحكومي
٢. من أهم الإصلاحات على جانب المصروفات العامة
   أ. الحماية الإجتماعية والعدالة الاقتصادية
   ب. زيادة مخصصات الصحة والتعليم
٣. تعظيم موارد الدولة
٤. أهم الإصلاحات المؤسسية والتشريعية المستقبلية

ثالثاً : ما مدى إنعكاس هذه الإصلاحات على الأداء الإقتصادى والمالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩؟

١. القطاع الحقيقي خلال الربع الأول من ١٩/ ٢٠
٢. أداء المعاملات الخارجية خلال الربع الأول من١٩/ ٢٠
٣. القطاع النقدي والتضخم
٤. أهم الملامح الرئيسية للأداء المالي خلال النصف الأول من ٢٠/١٩
٥. تقييم الأداء الفعلى للنصف الأول من الموازنة العامة للدولة فى ضوء المستهدف للعام المالى ١٩/ ٢٠
٦. هل سيساعد الاداء المحقق خلال الستة شهور الاولى فى تحقيق المستدفات المالية بنهاية العام المالى ٢٠/١٩
٧. التغيرات بين الموازنة المعتمدة ومشروع الموازنة
٨. التغيرات بين الدين والاحتياجات التمويلية عن المعروض فى البيان المالى

ملاحق

تقديم

يعد التقرير النصف سنوى للأداء المالى والإقتصادى أحد التقارير التى تصدرها وزارة المالية ضمن دورة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدول والذى يتناول في الأساس **تقييم للأداء المالي لكل من الإيرادات والإنفاق العام بعد مرور ستة أشهر من التنفيذ الفعلى** للموازنة بما يعطى مؤشر هام عن مدى توافق الأداء الفعلى **بما يتناسب مع تحقيق المستهدفات المالية بنهاية العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩**. كما يأتى التقرير فى إطار جهود وزارة المالية للنهوض بأطر **الشفافية والإفصاح المالى والمساءلة المجتمعية** وإشراك المواطن وإطلاعه على النتائج الإقتصادية المحققة.

وتركز موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ على تحقيق التنمية البشرية لتضع مصلحة المواطن أولاً من خلال زيادة الإنفاق على برامج التعليم والصحة والتأمين الصحى الشامل بما يساعد على النهوض بالتنمية البشرية وزيادة إنتاجية المواطن المصري ليكون عضو فاعل للمشاركة فى التنمية الإقتصادية المنشودة. **كما تستكمل موازنة العام المالى الحالى جهود الإصلاح الإقتصادى المطبق منذ عام ٢٠١٦** والذى إستهدفت الدولة فيه مواجهة التحديات التى طال تأجيلها، وتعزيز استقرار الإقتصاد الكلى وتحسين مؤشراته، **وإستهداف زيادة معدلات النمو والتشغيل، وخفض معدلات عجز الموازنة العامة والدين العام إلى مسارات نزولية ومستدامة تمكن من خلق حيز مالى كافى يوجه لزيادة الإنفاق على القطاع الإنتاجى وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة التى يتلاقها المواطن المصري بما يساهم فى نهاية المطاف إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين.** بالإضافة إلى السعى نحو **تحسين مناخ الإستثمار لزيادة تنافسية الاقتصاد المصري ومساندة القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعة والتصدير. وأخيراً، تطوير الجهاز الإدارى للدولة وضمان تحسين الخدمات العامة للمواطنين والحوكمة ليصبح فى مصاف الدول المتقدمة من خلال إستحداث آليات الميكنة والتحول الرقمى والإرتقاء بأداء العاملين بالجهاز الحكومى من خلال توفير آليات التدريب المتخصصة وتطوير نظم حديثة لإدارة الموارد البشرية.**

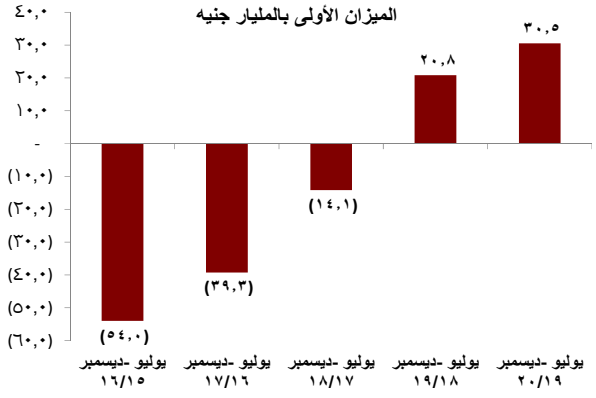

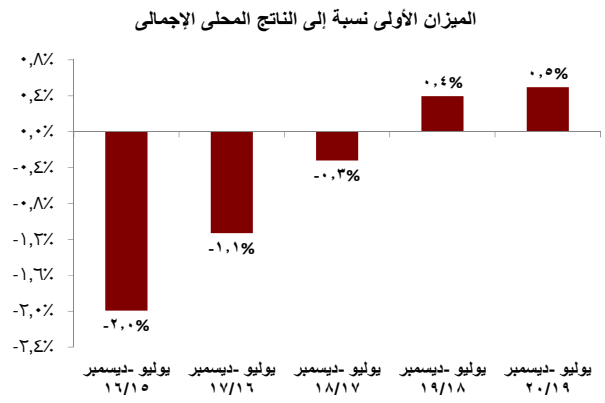

وبمتابعة مؤشرات أداء النصف الأول من العام المالى الحالى، يتلاحظ إستمرار إستجابة مؤشرات الأداء المالى والإقتصادى للإصلاحات المالية والإجتماعية المطبقة فى بداية العام المالى الحالى، ومما يؤكد على امكانية تحقيق المستهدفات المالية بالموازنة العامة بنهاية العام المالى الحالي (وهى تحقيق فائض مالى اولى بنحو ٢% ، وخفض العجز المالى الكلي إلى ٧,٢% من الناتج المحلى والدين الحكومى إلى ٨٣% بنهاية يونيو ٢٠٢٠). حيث أدى برنامج الإصلاح الإقتصادى إلى تحقيق **طفرات مشهودة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى والتى تظهر فى المؤشرات الفعلية للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨**، باعتباره **بداية مرحلة «جنى الثمار»** لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي مازال يحظى بإشادة المؤسسات الدولية وبما يترجم برنامج الحكومة فى التنمية المستدامة بمختلف مساراتها،**وانطلاقًا من الإيمان الكامل بأن المواطن هو البطل الحقيقى فى برنامج الإصلاح الاقتصادي، وأنه شريك أصيل فى المسئولية الوطنية نحو بناء مصر الحديثة وتعظيم قدراتها التنافسية.**

هذا وتشير النتائج المبدئية الى إستمرار تحقيق فائض أولي للعام الثانى على التوالى محققاً نحو ٣٠,٥ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ليرتفع بمعدل نمو ٤٦% مقارنة بفائض أولي قدره ٢٠,٨ مليار جنيه (٠,٤% من الناتج) خلال نفس الفترة من العام السابق. **وتراجع متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية الى نحو ٥,٨% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ١٤,٩% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتراجع معدل البطالة إلى ٧,٨٪ فى خلال يوليو – سبتمبر من عام ٢٠١٩ مقابل ١٠% خلال نفس الفترة من العام السابق، وارتفع معدل النمو إلى ٥,٦٪ فى الربع الاول من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وهو أعلى معدل نمو تم تحقيقه منذ الأزمة العالمية المالية عام ٢٠٠٨،** ويُعد أيضًا من أعلى المعدلات بين الأسواق الناشئة، **وأصبح هيكل النمو أكثر تنوعًا وتوازنًا،** حيث يشمل جميع القطاعات بما في ذلك التصنيع والسياحة والبناء والتجارة والنفط والغاز، **وأصبحت الاستثمارات والصادرات المحركات الرئيسية للنمو، وقفز الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية** من ١٢ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى نحو ٤٥,٤ مليار دولار نهاية ديسمبر ٢٠١٩، **بما يغطي ثمانية أشهر من الواردات.**

أولاً: ما هى رؤية الإصلاح الاقتصادى والمالى على المدى المتوسط ؟

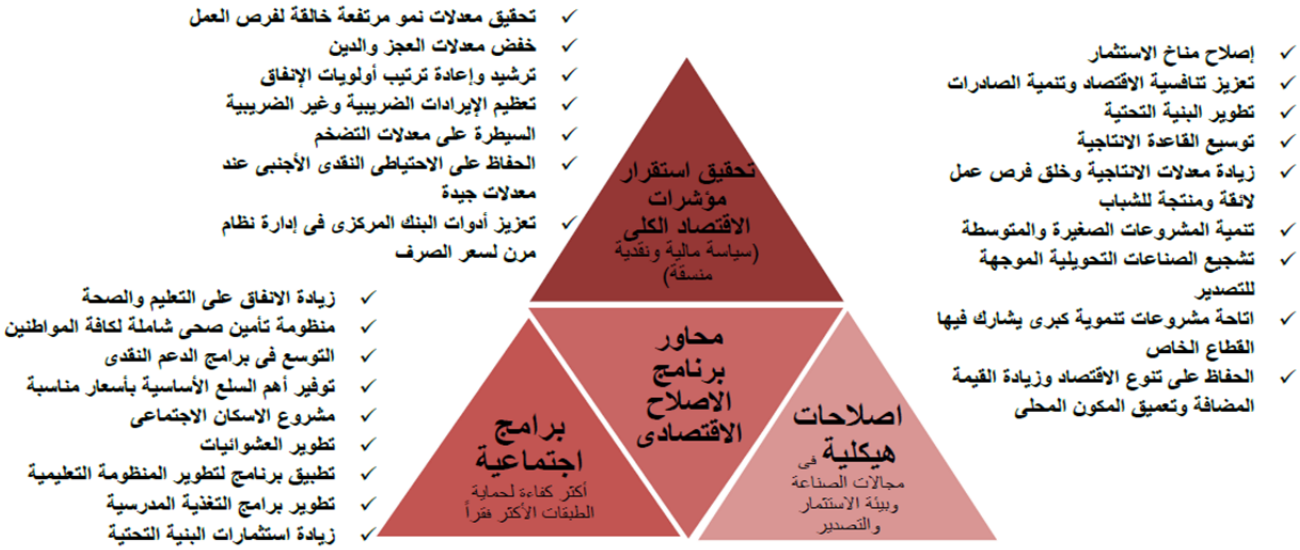

أهداف السياسة المالية في المدى المتوسط

- خفض العجز الكلي إلي نحو ٦,٢% من الناتج خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ والدين إلي نحو ٨٠% من الناتج بحلول يونيو ٢٠٢١ وسيتطلب ذلك تحقيق فائض أولي قدره ٢% من الناتج سنوياً بدءاً من عام ٢٠١٩/٢٠١٨، وهو ما يتم بالفعل.
- **زيادة الموارد من خلال توسيع قاعدة الإيرادات** الضريبية وغير الضريبية وربطها بالنشاط الإقتصادى، وتحسين الاداء الادارى للمصالح الضريبية.
- **رفع كفاءة الانفاق وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام** لصالح القاعدة العريضة من المواطنين وإتباع سياسات توزيعية وحمائية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الإستهداف.
- **المساهمة فى دفع النشاط الإقتصادى** وزيادة قدرة الإقتصاد على توليد فرص عمل منتجة وكافية لتلبية متطلبات التنمية والمساهمة فى رفع مستوى معيشة المواطنين.
- **خلق مساحة مالية** لزيادة الإنفاق المخصص للتعليم والصحة والخدمات العامة وبرامج الحماية الإجتماعية.
- **تهيئة البيئة المحفزة لزيادة إستثمارات القطاع الخاص** كمساهم رئيسي فى دفع عجلة النمو فى القطاعات المختلفة.

معدلات النمو والبطالة

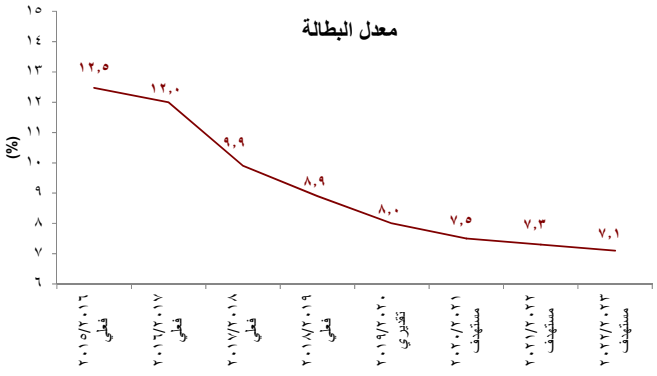

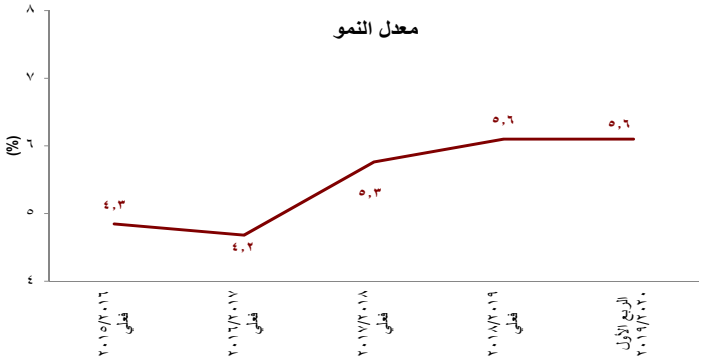

تقوم افتراضات أداء الاقتصاد المصرى خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ على **زيادة معدلات النمو** لتتراوح بين ٥,٧%- ٦% مع التركيز على تحقيق نمو احتوائى شامل كثيف التشغيل تنعكس اثاره على مختلف فئات المجتمع، لذا تستهدف الحكومة خلق فرص عمل تستوعب أعداد الداخلين الجدد سنويا لسوق العمل وتسمح فى نفس الوقت **بخفض معدلات البطالة** بشكل مستمر لتصل إلى ٧-٨% في المدى المتوسط.

مستهدفات العجز الكلى والدين العام على المدى المتوسط

مستهدفات العجز الكلى ودين أجهزة الموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى%)

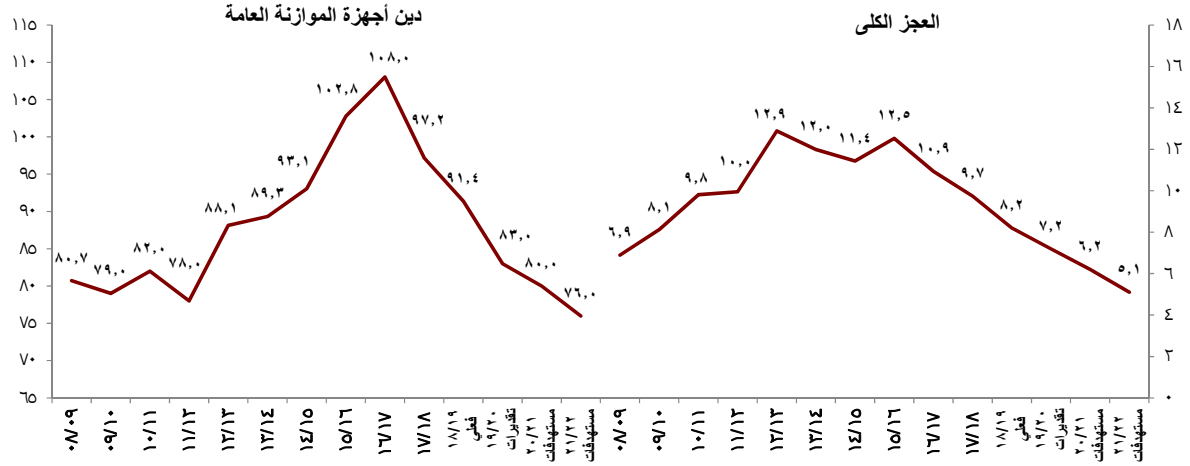

إنخفاض تكلفة الدين وفوائده بسبب الإجراءات التي تم اتخاذها فى السابق، والسعي نحو تطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية خلال المرحلة المقبلة للعمل على استدامة مؤشرات الدين العام.

الإقتصاد العالمي

لا تزال وتيرة نشاط الإقتصاد العالمي متراجعة ليحقق معدل نمو قدره ٣% فى عام ٢٠١٩ بعد أن كان ٣,٤% فى تقديرات سابقة، مقابل ٣,٦% فى عام ٢٠١٨، وهو أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولتتراوح معدلات نمو التجارة العالمية ما بين ١,١% في ٢٠١٩ و٣,٢% في ٢٠٢٠. الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء تصاعد التوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى، مما أسفر عن زيادة كبيرة فى الرسوم الجمركية، والتأثير على مناخ الأعمال ومستوى الثقة فى النشاط الإقتصادي. بالإضافة إلى تراجع معدلات النمو الإقتصادي فى الاقتصادات المتقدمة مثل منطقة اليورو وأمريكا الشمالية والاقتصادات الأسيوية المتقدمة الصغيرة، متأثراً بتباطؤ الإنتاج الصناعى نتيجة لضعف الطلب الخارجي من الصين واتساع نطاق التداعيات العالمية للتوترات التجارية وتباطؤ الاستثمار. **كما جاءت الأسواق الناشئة والصاعدة لتساهم بجانباً من الهبوط فى نمو الإقتصاد العالمى فى ٢٠١٩**، وعلى وجه الخصوص الأرجنتين وإيران وتركيا وفنزويلا. وفى الهند جاء التباطؤ الإقتصادى فى ظل تأثر القطاع المالى غير المصرفى، والجهود للسيطرة على معدلات الدين المرتفعة.

آفاق الاقتصاد العالمي

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الاقتصاد العالمي					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٦	٣,٠	٣,٤	٣,٦	٣,٦
معدل التضخم (%)	٣,٦	٣,٤	٣,٦	٣,٥	٣,٥
معدل نمو التجارة في السلع والخدمات (%)	٣,٦	١,١	٣,٢	٣,٨	٣,٨
الاتحاد الأوروبي					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١,٩	١,٢	١,٤	١,٥	١,٤
معدل التضخم (%)	١,٨	١,٢	١,٤	١,٥	١,٧
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤,٥	٣,٩	٤,٦	٤,٨	٤,٨
معدل التضخم (%)	٤,٨	٤,٧	٤,٨	٤,٥	٤,٤
اسيا					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥,٢	٤,٨	٤,٩	٥,٢	٥,٢
معدل التضخم (%)	٢,٨	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٨
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١,٩	٠,٩	٢,٩	٣,٢	٣,٢
معدل التضخم (%)	٩,٩	٨,٢	٩,١	٧,٩	٧,٤
افريقيا والصحراء الكبرى					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٢	٣,٢	٣,٦	٣,٧	٣,٩
معدل التضخم (%)	٨,٥	٨,٤	٨,٠	٧,١	٦,٨

المصدر: صندوق النقد الدولى

وحيث تعتمد المسارات المتوقعة لأسعار الفائدة بشكل كبير على تطورات النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة وعلى مسارات السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة نجد **إنخفاض أسعار الفائدة الأساسية فى كثير من البلدان نتيجة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي ومتأثراً بعدم قيام البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزى الأوروبي برفع أسعار الفائدة بنهاية عام ٢٠١٩، الأمر الذى ترتب عليه إنخفاض عوائد السندات السيادية طويلة الأجل.**

أهم الافتراضات الإقتصادية

أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩ موازنة	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلى	٢٠٢٠/٢٠١٩ مستهدف
الناتج المحلى الإجمالى - مليار جنيه [1]	٦،١٦٢,٦	٤،٤٤٠,٦	٥،٢٥٦,٤	٦،١٦٢,٦
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٥,٥	١٨,٥	١٨,٠	١٥,٤
متوسط سعر برميل برنت[2] **(دولار / برميل)**	٦٨,٠	٦٤,٠	٦٩,٠	٦٤,٠
متوسط سعر القمح الأمريكي[3] **(دولار)**	٢١٤,٠	١٨٥,٦	١٧٨,٣	٢١٤,٠

١/ تقديرات أولية سيتم مراجعتها مع وزارة التخطيط

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً بإستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الإقتصاد العالمى. كما يتم أيضاً الإسترشاد ببتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً بإستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد ببتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

مدى تغير الافتراضات الإقتصادية عن مشروع الموازنة العامة

إن ركائز النمو أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للاستثمار وصافي الصادرات بدلاً من الاستهلاك الذي كان المحرك الرئيسي للنمو لسنوات عديدة. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل **حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧,٥% فى يونيو ٢٠١٩. كما إرتفعت حصيلة الإيرادات السياحية بمصر خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ لتصل إلى ١٢,٥ مليار دولار مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٧/ ٢٠١٨ **بمعدل نمو ٢٨,٢٪ بما يعكس انتعاش أنشطة السياحة** ويترجم الجهود التي تبذلها الدولة؛ باعتبارها إحدى دعائم الاقتصاد القومي، **كما إرتفعت إنتاجية قطاع الطاقة بشكل ملحوظ بنسبة ٥٠٪، وتم إنشاء العديد من المشروعات القومية** منها: العاصمة الإدارية، والمنطقة الصناعية بالسويس وبورسعيد، وخطوط سكك حديد ومترو أنفاق جديدة، وإنشاء محطة بنبان، والصوب الزراعية، التى أسهمت فى خلق الكثير من فرص العمل وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

السلع الأساسية:

- **أما على جانب افتراضات الموازنة الاساسية للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ فقد تم تغير سعر خام برميل البرنت عند ٦٤ دولار للبرميل بدلاً من ٦٨ دولار للبرميل فى بداية العام عند إعداد الموازنة وذلك لتتماشى مع توقعات اسعار النفط العالمية للنفط،** وقد تم إحتساب ذلك السعر في ضوء التقلبات على جانب العرض في ظل تمديد قرارات مجموعة OPEC+ الخاصة بخفض الإنتاج اليومي من الخام ووجود اضطرابات فى الانتاج في كل من فنزويلا ونيجيريا لفترات اقل واضطراب الأوضاع السياسية في ليبيا وبعض قرارات المنظمات البحرية الدولية الخاصة بخفض الانبعاثات الكربونية واستبدال المازوت بوقود أعلى كفاءة مثل الديزل والذي من شأنه رفع مستويات الطلب على الديزل وبالتالي ارتفاع اسعاره فى السوق العالمى.

- وفيما يتعلق **باسعار واسواق المعادن**؛ فيتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد الأسواق ارتفاع في الأسعار يتبعه انخفاض في الأسعار في ٢٠٢٠ بينما يتوقع البنك الدولي ثبات الاسعار وذلك نتيجة لتباطؤ النمو في الصين ونتيجة النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى. **وكذلك بالنسبة للسلع الغذائية**، فيتوقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انخفاض أو على الأقل ثبات الأسعار. ومن المتوقع أن تشهد أسعار السلع الأولية ومنها القمح كسر الاتجاه النزولي الذي اتخذته خلال السنوات السابقة والعودة إلى الصعود خلال العام المالي القادم.
- **وعلى ذلك فقد تم إعداد تقديرات الموازنة العامة بدون تغيير عن الإفتراضات فى بداية العام وذلك بإفتراض شراء طن القمح على أساس ٢١٤ دولار للطن قبل ان تصل إلى ٢٥٠ دولار للطن بعد إضافة تكلفة النقل والنولون**. كما تم افتراض سعر لشراء للقمح المحلى يساوى سعر شراء القمح المستورد لضمان عدم وجود سوق موازية ولغلق أى تلاعب يؤدى الى زيادة التكلفة على الدولة.

-وفيما يخص **أسعار الفائدة** فإن الإفتراضات الحالية عند ١٥,٤% بدلاً من إفتراضات سابقة عند ١٥,٥% فى بداية العام المالى وذلك فى ضوء التأثر بالتضخم والذى إتجه إلى مسار نزولى فى عام ٢٠١٩، بالإضافة إلى الإنخفاض فى اسعار الفائدة دولياً.

المخاطر المالية المحيطة بموازنة ٢٠/١٩

قد يؤدى تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى وجود عدد من المخاطر التى قد تؤثر سلباً على أداء الإقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء. حيث تشهد عدد من الإقتصاديات الكبرى تحولات سياسية واقتصادية قد يكون لها تداعيات مختلفة خاصة على أسعار الفائدة وأسعار الصرف وحركة التجارة العالمية. هذا إلى جانب عدم وضوح تداعيات إستمرار أعباء المديونيات العامة والخاصة فى منطقة اليورو. كما أن الإتجاه المتزايد نحو تبنى سياسات تجارية حمائية من الممكن أن يؤثر سلباً على فرص النمو والتشغيل فى عدد من الدول المتقدمة والنامية، بالإضافة إلى تزايد المخاطر المالية فى ضوء التشوهات فى أسعار الأصول وارتفاع أسعار العقارات فى عدد من الدول ووجود تقلبات ملموسة فى أسواق الصرف بالتزامن مع تباين مسارات السياسة النقدية ما بين الأسواق المتقدمة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والاسواق الناشئة. لذا فقد تم إعداد الإفتراضات الإقتصادية الرئيسية لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية إنحرافات عن التقديرات المستهدفة، **ولكن المستهدفات المالية قد تتاثر بوجود تغيرات كبيرة فى الإفتراضات التالية:**

معدلات النمو:

يعد معدل النمو أحد أهم الإفتراضات الرئيسية التى تبنى عليها العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والايرادات الاخرى. وبالتالى فخطر تباطؤ معدلات النمو الإقتصادى عن المعدلات المقدرة في الموازنة العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو لتباطؤ معدلات نمو الإقتصاد العالمى قد يؤثر سلباً على أداء النشاط الإقتصادى مما له من أثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدف العجز الكلى والفائض الأولى وبالتالى مستهدفات الدين العام.

من المتوقع أن يصل معدل نمو النشاط الاقتصادى العالمي في عام ٢٠٢٠ بنحو ٣,٤% هبوطاً من ٣,٦% فى عام ٢٠١٨، وهو ما يعكس تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي وهو ما قد يؤثر سلباً على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الإقتصادى وذلك فى حالة حدوث تباطؤ بمعدلات اعلى.

التجارة العالمية:

وفى نفس السياق، من المتوقع أن تتراوح معدلات نمو التجارة العالمية ٣,٢% في ٢٠٢٠، مقارنة بحوالي ٣,٦% عام ٢٠١٨. وهو ما يتوقع أن يؤثر على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالى السلبي لكل انخفاض بمقدار ١% في نمو التجارة العالمية على اجمالى ما يؤول للخزانة العامة من ايرادات قناة السويس بنحو ٢%، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حصيلة ما يؤول للخزانة العامة بنحو ١،٥ مليار جنيه.

أسعار الفائدة:

قد تؤدى السياسة النقدية التقشفية لعدد من البنوك المركزية الى تضييق أوضاع التمويل الخارجى المتاح لجمهورية مصر العربية وبالتالى سيحد من القدرة على اصدار سندات بالعملة الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل عجز الموازنة وتنويع مصادر التمويل، مما يمثل خطر إرتفاع تكلفة الإقتراض عن المتوقع في موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ . لذا فمن المهم توضيح أن ارتفاع أو إنخفاض أو أى تغير فى أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١%) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً أو إيجابياً على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ٨-١٠ مليار جنيه سنوياً.

الأسعار العالمية للنفط:

تشير أحدث التقديرات العالمية إلى استقرار أسعار النفط العالمية فى ٢٠١٩ عند مستويات أسعار تتراوح بين ٦٢ -٦٤ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات صندوق النقد الدولى والعديد من المؤسسات المالية الدولية. وتجدر الإشارة الى أنه وفقاً للافتراضات الإقتصادية لوزارة المالية فأن متوسط سعر برميل برنت/ (دولار / برميل) بموازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ يقدر بنحو ٦٨ دولار للبرميل. إلا أنه فى حالة ارتفاع سعر النفط العالمى ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل سيؤدى ذلك إلى تدهور صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي العجز الكلى المستهدف حيث انه من المتوقع ان يترتب على ذلك تدهور صافي علاقة الخزانة مع هيئة البترول بنحو ٢،٣ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠،٠٤ % من الناتج المحلى الإجمالى.

ثانياً: أهم التوجهات الإقتصادية والمالية للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠

استمرار تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى الشامل الذى يهدف **الى دفع معدلات النمو الاقتصادى** وبما يسمح بخلق وتوليد فرص عمل كافية وحقيقية ومنتجة، ويحقق التوزيع العادل والكفء لموارد الدولة وإرساء دعائم اقتصاد قوي يحقق رفاهية المجتمع، **مع استمرار جهود الضبط المالى** المتمثلة فى خفض نسبة الدين العام والعجز الكلى لأجهزة الموازنة للوصول بهم الى معدلات منخفضة وضمان تحقيق ذلك من خلال تنفيذ سياسات وتدابير إصلاحية في مجال **تعظيم الموارد الضريبة وغير الضريبية وترشيد الإنفاق العام**، وبما يضمن **تحقيق التوازن ما بين متطلبات الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية في ضوء الاستحقاقات الدستورية واستمرار الإصلاحات الجذرية الهيكلية والمؤسسية.**

كما تعتبر موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ هى موازنة التنمية البشرية لتضع مصلحة المواطن أولاً من خلال إعطاء الأولوية لتمويل برامج التعليم والصحة والتأمين الصحى الشامل لزيادة مخصصات الأجور والمعاشات وبرامج الحماية الاجتماعية والدعم النقدي، ومراعاة التدرج في تنفيذ الإصلاحات بحيث يتم مواجهة التحديات والمعوقات الأكثر تأثيرا على النشاط الاقتصادي ومجتمع الأعمال، **لزيادة تنافسية الاقتصاد المصري وتعزيز قدرته على جذب الاستثمارات** وخاصة في القطاعات التي تسهم في **توفير معيشة كريمة للأجيال القادمة** بجانب صياغة وتنفيذ **برامج فعالة فى مجال الحماية والعدالة الاجتماعية.**

وتختص توجهات الدولة بموازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بالآتى:

- **خلق فرص عمل حقيقية وزيادة معدلات النمو من خلال زيادة المخصصات الداعمة للنشاط الاقتصادي الإنتاجي ومساندة قطاعات الصناعة والتصدير.**
- **الحفاظ على الاستقرار المالي**؛ بتحقيق فائض أولي بالموازنة العامة للدولة قدره ٢% من الناتج المحلي الإجمالي وخفض مستويات الدين العام الحكومى لنحو ٨٣% من الناتج المحلي الإجمالي خلال ٢٠١٩/٢٠٢٠
- **إيجاد مساحة مالية تسمح بالإنفاق المتزايد على التنمية البشرية** وبرامج الحماية والعدالة.
- **إستمرار جهود تغيير هيكل الإنفاق** العام والتحول من الدعم العينى للدعم النقدى الموجه إلى الفئات والأماكن المستهدفة ورفع مستوى الخدمات العامة.
- **على جانب التعليم والصحة**، التركيز على تمويل برامج إصلاح منظومة التعليم وبرامج تحسين الخدمات الصحية وزيادة مخصصات التدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل.

- **الحفاظ على معدلات مرتفعة للإستثمارات الحكومية لتطوير البنية الأساسية**، وإستكمال تنفيذ المشروعات القومية التنموية التى تهدف إلى خلق مجتمعات جديدة وآفاق للتنمية وتبنى سياسات مالية وضريبية وشفافة جاذبة للإستثمار.

- **تحسين الإدارة الضريبية** من خلال زيادة الفاعلية فى تحصيل المستحقات وتفعيل التحصيل الإلكترونى مع توسيع القاعدة الضريبية والحد من الإعفاءات والتهرب الضريبي وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية.
- **التركيز على الإصلاح الإداري والمؤسسي، والاقتصاد الرقمي، والميكنة.**
- **التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء الموجهة لصالح المواطن** بما يضمن تحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع.

سياسات الضبط المالى والإنفاق الحكومي

تستهدف الحكومة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ **خفض العجز الكلى للموازنة إلى ٧,٢%** من الناتج المحلى الإجمالى، مقابل ٨,٤% فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨، ومقابل ٩,٠% من الناتج المحلى في ٢٠١٨/٢٠١٧، ومقابل عجز كلى اقترب من ١٢% من الناتج فى العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. كما **تستهدف خفض معدل الدين العام الى ٨٣%** من الناتج المحلى الإجمالى وهو ما يتطلب تحقيق فائض اولى قدره ٢% من الناتج المحلى بالإضافة الى **تحقيق معدل نمو اقتصادى يتراوح ما بين ٥,٧%- ٦%**. وكذلك استمرار جهود الضبط المالى المتوازن والداعم للنمو والنشاط الإقتصادى فضلا عن المساهمة فى الخفض التدريجي لأعباء خدمة دين اجهزة الموازنة العامة من خلال خفض نسبة الفوائد المسددة إلى إجمالى مصروفات وإيرادات الموازنة.

من أهم الإصلاحات على جانب المصروفات العامة

- **تستند سياسات الإنفاق العام بموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ على أساس ترشيد الانفاق وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق** العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين بما يضمن كفاءة الإنفاق واتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة، فضلا عن تحقيق الضبط المالى المستهدف ولخفض معدلات الدين العام فى المدى المتوسط من خلال استهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن الإيرادات العامة.

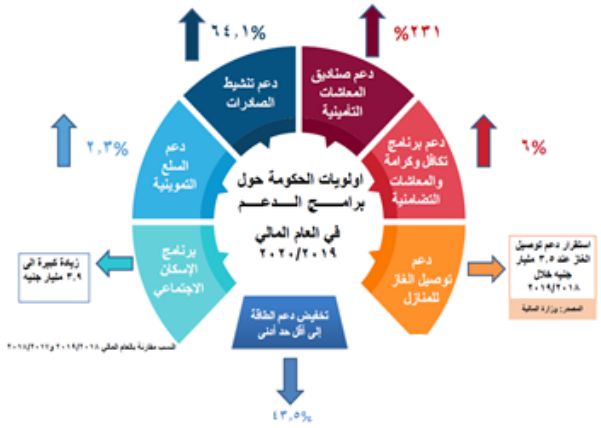

- **إستخدام الفوائض المالية المحققة من تحرير أسعار الطاقة فى زيادة الإنفاق على برامج الحماية الإجتماعية** مثل إقرار حزمة إستثنائية من البرامج الإجتماعية لتخفيف العبء عن المواطنين حيث تم رفع الحد الادنى للأجور من ١٢٠٠ الى ٢٠٠٠ جنيه شهريا، وتمويل أكبر حركة ترقيات في تاريخ الجهاز الاداري المصري بتكلفة تقديرية تبلغ ١,٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى اقرار وتنفيذ علاوة دورية بنسبة ٧% للمخاطبين بالخدمة المدنية و١٠% لغير المخاطبين وبحد ادني ٧٥ جنيها للجميع، واقرار علاوة استثنائية لجميع العاملين بالدولة بقيمة ١٥٠ جنيها مراعاة لأوضاع صغار الموظفين والعاملين. وزيادة المعاشات بنحو ١٥% وبحد أدنى ١٥٠ جنيها مع رفع الحد الادنى للمعاش الي ٩٠٠ جنيه وهو ما يستفيد منه نحو ١٠ مليون صاحب معاش.

- **رفع كفاءة نظم المالية إدارة المالية العامة وميكنة المعاملات الحكومية** GFMIS ونظم إدارة المخاطر المالية بما يحقق الضبط المالى.

- **الإهتمام ببرامج إصلاح منظومتى التعليم والصحة** وتأهيل الشباب لسوق العمل وتطبيق قانون التأمين الصحى الشامل فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩.

- كما تركز السياسة المالية على **زيادة الاستثمارات الحكومية الممولة من الخزانة العامة للدولة** والتى تزيد بنسبة ٤٠% عن العام المالي السابق لتصل إلى نحو ١٤٠ مليار جنيه، مقابل ١٠٠ مليار جنيه في ٢٠١٩/٢٠١٨

الحماية الاجتماعية والعدالة الاقتصادية

تحرص الحكومة المصرية عل زيادة الأموال المخصصة للإنفاق على برامج الحماية الإجتماعية بموازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ خاصة برامج دعم السلع التموينية، والإسكان الإجتماعى، وبرامج الدعم النقدي غير المشروط، مثل تكافل وكرامة، وبرامج الحماية الاجتماعية للمتضررين من النكبات والكوارث، وبرامج التغذية المدرسية، وبرامج التأمينات الإجتماعية، وبرامج حماية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير الخدمات المقدمة من خلال المؤسسات التأهيلية المختلفة. بالإضافة إلى زيادة مخصصات التعليم والصحة على حساب خفض الإنفاق على دعومات الطاقة.

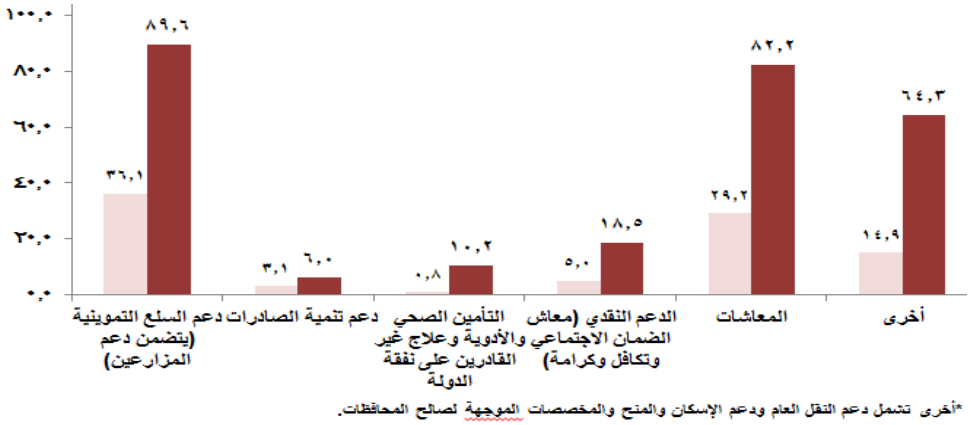

*أخرى تشمل دعم النقل العام ودعم الإسكان والمنح والمخصصات الموجهة لصالح المحافظات.

يوضح الرسم البيانى التزايد الملحوظ فى الإنفاق الإجتماعى لموازنة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل عام ٢٠١٤/٢٠١٣

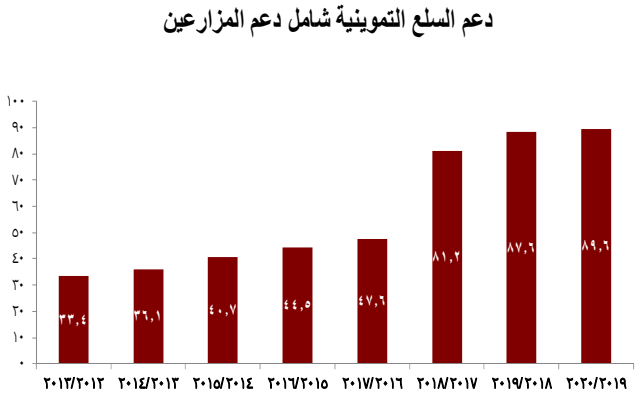

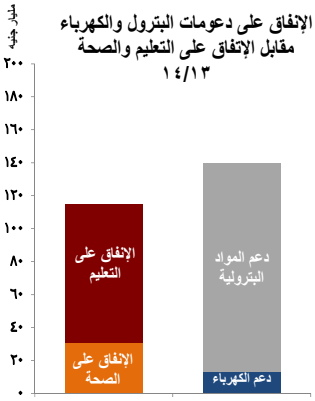

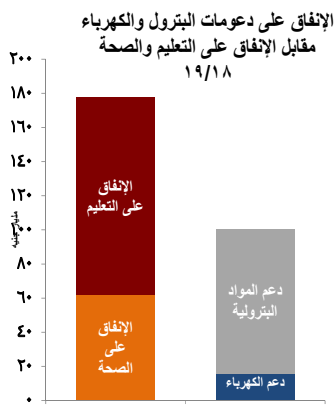

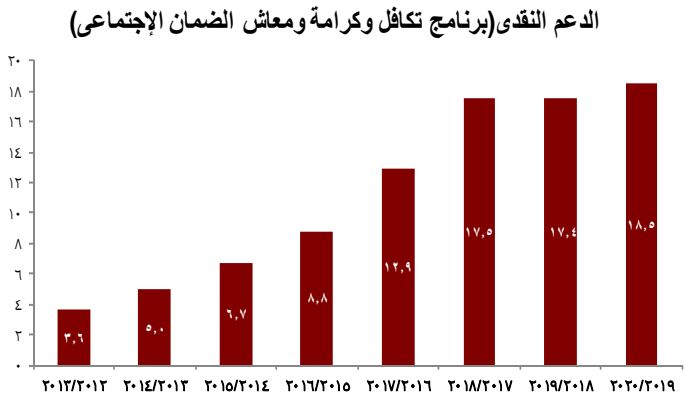

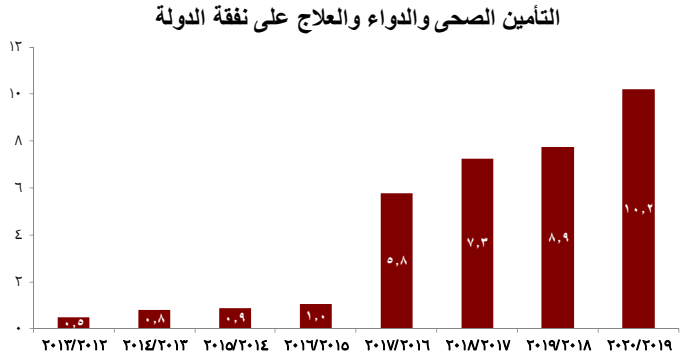

من أهم برامج الحماية الإجتماعية والمبادرات

يهدف البرنامج إلى حماية الفقراء من خلال تقديم الدعم النقدي المشروط بشكل دوري، ويتميز هذا النوع من برامج دعم الدخل المباشر، مقارنة ببرامج الدعم العيني، بأثره الفوري على الحد من الفقر من ناحية، بالإضافة إلى توفيره للموارد المالية بحيث يقوم المواطن بإنفاقها طبقاً لاختياره

- ٤٢٥ جنيه للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ في مراحل التعليم ابتدائي أعدادي ثانوي من ٦٠-١٠٠ جنيه شهرياً بحد أقصى ثلاثة تلاميذ للأسرة الواحدة بالإضافة إلى زيادة شهرية بحد أقصى ١٠٠ جنيه
- ٤٥٠ جنيه للفرد بحد أقصى ٣ أفرد للأسرة الواحدة. وفيما يخص باقي المساعدات الشهرية فإنها تمنح لبعض الفئات من اسر المجندين ٨,١٨ ألف أسرة، وحلايب وشلاتين ٦,٣ ألف أسرة، وغيرها من الفئات الأولى بالرعاية.

أطفال بلا مأوى

- تقديم خدمات الرعاية والتأهيل للأطفال بلا مأموى ودمجهم فى المجتمع
- يعمل البرنامج في العشر محافظات الأعلى كثافة بناء على نتيجة مسح ٢٠١٤ وهي محافظات (القاهرة – الجيزة – القليوبية – الإسكندرية – المنوفية – الشرقية – السويس – بني سويف – المنيا – اسيوط) وسيمتد عمل البرنامج في أربعة محافظات أخرى هي (الإسماعيلية – بورسعيد – الغربية – الفيوم)

- يعمل برنامج "اتنين كفاية" على الحد من الزيادة السكانية بين الأسر المستفيدة من برنامج تكافل، ويأتي ضمن التدخُّلات الرئيسية التي تتخذها وزارة التضامُن الاجتماعي من أجل تحقيق رؤيتها في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة لهذه الأسر
- السيدات المستفيدات من برنامج ٢ كفاية في المرحلة العمرية من ١٨ إلى ٤٩ عاماً بالمحافظات العشر الأكثر فقراً والأعلى خصوبة (البحيرة – الجيزة – الفيوم – بنى سويف – المنيا – أسيوط - سوهاج – قنا – الأقصر – أسوان)

يعد برنامج «فرصة» المحرك الأساسي لتوسعة شبكات الحماية الاجتماعية لدعم الفئات الاكثر احتياجا والغير القادرة على العمل لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير الوظائف اللائقة المناسبة لهم و من الأهداف:

- توفير ٣٠ ألف فرصة عمل في ثماني محافظات في الصعيد والوجه القبلي.
- توفير ٥٠ ألف قرض مُيسر لتوليد فرص عمل للمرأة المُعيلة بالشراكة مع بنك ناصر وبتمويل ٢٥٠ مليون جنيه من تحيا مصر.
- تدبير ١٠ آلاف فرصة عمل في المناطق الصناعية بالتنسيق مع جمعيات المستثمرين.
- تطوير قدرات ٢٠ ألف من الشباب في التلمذة المهنية والمهارات الحرفية والتجارية

- هى الحملة القومية للقضاء على فيروس سي والكشف عن الأمراض غير السارية.
- تمت المبادرة على ثلاث مراحل متتالية على مدار ٧ أشهر، بداية من ١ أكتوبر ٢٠١٨ وحتى نهاية إبريل ٢٠١٩ وذلك لـ ٢٧ محافظة بالجمهورية. تم فحص فيها نحو ٥٠ مليون مواطن أعمارهم أكبر من ١٨ سنة بمختلف المحافظات، وتم صرف علاج فيرس سى لـ ٩٠٠ ألف مواطن مصرى حتى الآن

الإسكان الإجتماعي

- تبلغ تقديرات الاعتمادات المدرجة لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي نحو ٣,٩ مليار وهو ما يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودي الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج، ويستهدف هذا البرامج دعم عدد ١٢٠ ألف وحدة سكنية.

الصحة

أما فيما يخص زيادة مخصصات الصحة والتعليم
أهم مجالات الانفاق على قطاع الصحة

- ٦,٦ مليار جنيه لبرنامج العلاج على نفقة الدولة
- ٩,١ مليار جنيه لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية
- ٣,٦ مليار جنيه لدعم التأمين الصحي والأدوية، منها:
  - ← ١,٥ مليار جنيه لدعم الأدوية وألبان الأطفال
  - ← ١,٣ مليار جنيه لسداد اشتراكات غير القادرين في التأمين الصحي
  - ← ٣٥١ مليون جنيه لدعم التأمين الصحي علي الطلاب
- تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل لتقديم خدمات طبية لكافة أطياف المجتمع من أول الكشف الطبي مروراً بالإشاعات والتحاليل إلى العمليات الجراحية
- توسيع شبكة التغطية الصحية
- تأهيل وتدريب الأطباء
- توفير مستلزمات الخدمات الصحية
- بناء الوحدات الصحية والمستشفيات
- التوسع في الأقسام الطبية للتقليل الزحام وتأخر وصول الخدمات الطبية
- توفير الأدوية وتوزيعها على الوحدات الطبية لضمان توافر مقومات الصحة العامة

التعليم

المصدر :وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي

التعليم قبل الجامعي

٤,٢ مليار جنيه لمرحلة (رياض الأطفال)

- زيادة فصول رياض الأطفال خاصة فى المناطق المحرومة بمحافظات صعيد مصر.
- برامج لتنمية الطاقة الإبداعية والمعرفية للشريحة العمرية ٤-٥ سنوات.

٦٢,٨ مليار جنيه (الابتدائي والإعدادي) و٢٦,٥ مليار جنيه (الثانوي العام والفني)

- تحديث وتطوير المناهج الدراسية.
- برامج تنمية مهارات الطلاب لأساليب البحث العلمى.
- برامج لتدريب وتأهيل المعلمين.
- تطبيق أساليب تعليمية تكنولوجية تسهل من الأداء الوظيفي للعملية التعليمية ومنها تطبيق برنامج التابلت (Tablet) المدرسي
- إنشاء المدارس والصيانة الدورية للأصول التعليمية.
- ٥ مدارس جديدة ضمن المنظومة المصرية اليابانية.

١ مليار جنيه لبرامج ذوى الاحتياجات الخاصة

- برامج للرقى بالمهارات التعليمية للمعلمين لذوى الإعاقة.
- برامج لدمج ذوى الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعى.

٣٨٦ مليون جنيه لبرامج محو الأمية خاصة للفتيات والأطفال المتسربين من التعليم الأساسي

التعليم الفني

- برامج ربط التعليم الفني بسوق العمل
- افتتاح ١٠ مدارس تكنولوجيا تطبيقية بمختلف التخصصات الصناعية والزراعية والتجارية والفندقية التي تطبق لأول مرة

التعليم العالي

برامج الإتاحة وتوسيع قاعدة التعليم

- إنشاء عدد من الجامعات الجديدة مثل جامعة مطروح، والوادي الجديد، جامعة الجلالة الذكية، وجامعة الملك سلمان، والعلمين.
- زيادة عدد المدرجات الجامعية ببعض الجامعات لخفض الكثافة الطلابية.
- إتاحة تخصصات جديدة في عدد من الجامعات الأهلية والدولية مثل الهندسة النووية، الفيزياء الحيوية، التحرير الجيني، النانو تكنولوجي، القياسات الحيوية، تحليلات الأعمال، الذكاء الاصطناعي والهندسة الطبية الحيوية.

برامج الجودة وزيادة التنافسية للجامعات

- برامج تأهيل المؤسسات التعليمية الحكومية للمعدلات العالمية للجودة والإعتماد.
- برامج التدريب المشتركة للجامعات الحكومية مع الجامعات العالمية.
- برامج لرفع كفاءة هيئة التدريس على أحدث الاساليب العلمية وحث البحث والإبتكار.
- برامج التمثيل الدولى والبعثات ومن الجانب الأخر زيادة اعداد الوافدين فى الجامعات المصرية.
- إرتفع تقييم الجامعات المصرية في ٢٠١٩ وفقاً لتصنيف شنغهاي لتحتل ٥ جامعات مصرية ضمن أعلى ٣% من قائمة جامعات العالم.

تعظيم موارد الدولة

تعمل الحكومة فى موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ على تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة أو اضافية ولكنها قائمة فى الاساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية، واستئداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال تنفيذ إصلاحات من ضمنها برنامج الطروحات لأصول وشركات الدولة.

تستهدف وزارة المالية زيادة الضرائب من الجهات الغير سيادية بمتوسط سنوي قدره ٠,٥% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

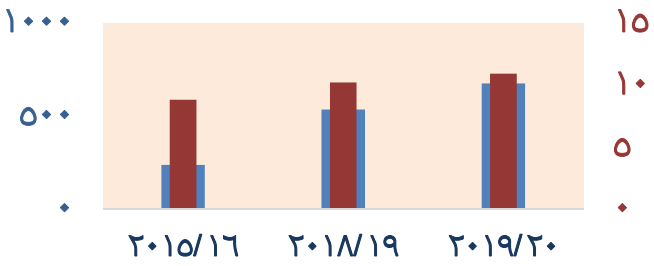

كما تهدف الحكومة لتعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج، والتوسع فى حصر المجتمع الضريبى، وتنفيذ الاصلاحات الخاصة بميكنة وتحسين اداء الادارة الضريبية وانفاذ القوانين والقرارات الضريبية بشكل كامل وفعال، وعلى رأسها قانون ضريبة القيمة المضافة مع العمل على زيادة اعداد المسجلين المخاطبين الضريبى وتحسين الخدمات المقدمة، واستمرار تفعيل قانون الضرائب على المهن الحرة والتوسع فى تسجيل أصحاب المهن الحرة لتوسيع القاعدة الضريبية، وتنفيذ تعديلات قانون رسم التنمية. والعمل على توحيد الإجراءات لجميع المصالح الضريبية، وإنشاء المكاتب المتخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين، والعمل على تطبيق نظام ضريبى مبسط للشركات الصغيرة والمتناهية الصغر.

أهم الإصلاحات المؤسسية والتشريعية

تركز جهود وزارة المالية على إحداث إصلاح تشريعى يصاحب الإصلاح الهيكلى للنهوض بالجهاز الإدارى للدولة والتحول الرقمى وتعزيز أطر الحوكمة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

- **إطلاق الحملة الوطنية لبناء الوعي الضريبي** فى إطار رفع كفاءة التحصيل الضريبي، وإرساء العدالة الضريبية وإعداد مشروع قانون يلزم مجتمع الأعمال بإصدار الفاتورة الضريبية المميكنة الى جانب توحيد الإجراءات الضريبية فيما يتعلق بضرائب الدخل والقيمة المضافة.
- موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون **"إنهاء المنازعات وتعديل بعض أحكام الضريبة على الدخل"** وإحالته الى مجلس النواب. يمنح مشروع القانون الجديد الممولين فرصة جديدة للاتفاق مع الإدارة الضريبية على إنهاء المنازعات فى المرحلة الإدارية دون انتظار الإجراءات الضريبية الطويلة باللجوء للمحاكم.
- انضمام مصر الى **"إعلان ياوندى"** الذى تنص مبادئه على تعزيز الشفافية المالية، ومكافحة التهرب والازدواج الضريبي، والتدفقات المالية غير المشروعة بالدول الأفريقية الأعضاء. كما يضمن "إعلان ياوندى" الاستغلال الأمثل لفرص التعاون الأفريقي والدولي في تعظيم الإيرادات المحلية للدول الأعضاء.
- إصدار قانون تنظيم المدفوعات غير النقدية.
- **ضم ٤ آلاف مكتب بريد بالقاهرة والمحافظات، إلى منظومة تحصيل المستحقات الحكومية إلكترونيًا**؛ بما يُسهم فى سرعة اكتمال المنظومة على النحو الذى يُحقق أهداف الشمول المالي؛ لتيسير حصول المواطنين على الخدمات الحكومية بقيمتها الفعلية؛ وذلك فى إطار خطة الدولة **للتحول الرقمي** وفقًا لرؤية «مصر ٢٠٣٠»
- إصدار قرار بشأن **قواعد وإجراءات تحصيل ورد الضريبة المستحقة على غير المقيمين على عوائد أذون وسندات الخزانة** بما يساعد فى تسهيل وتنظيم عملية رد الضريبة المستقطعة من المنبع او استرداد الفرق الناتج عن سعر الاتفاقية المبرمة بين مصر والدول الأخرى، وذلك لغير المقيمين ممن ليس لهم منشأة دائمة داخل مصر.
- إضافة **مادة جديدة للائحة التنفيذية لقانون القيمة المضافة**، بغرض تيسير إجراءات رد الضريبة والتعجيل بها لحين استكمال المستندات، بم يسهم فى إرساء دعائم الثقة مع الممولين الجادين.

- إدراج **"النافذة الواحدة"** ضمن المشروع القومي للتحول الرقمي لتعزيز البنية التحتية الرقمية للتجارة الخارجية بما يسهم فى تقليص زمن الإفراج الجمركي، وخفض تكاليف التخليص الجمركي. كما بدأ تطبيق الإفراج بنظام "المسار الأخضر" بالموانئ والمنافذ الجمركية للشركات الملتزمة المسجلة بالإدارة المركزية للفاعل الإقتصادي، مما يسهم فى خفض تكلفة السلع وأسعار بيعها فى الأسواق المحلية.
- إصدار **اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات** التي تبرمها الجهات العامة بما يواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها مصر فى إطار تطوير منظومة التعاقدات الحكومية. تستهدف اللائحة التنفيذية تحقيق النمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً، ومنع الممارسات الاحتكارية مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري، وضبط آليات السوق.
- افتتاح ثلاث مراكز ضريبية وجمركية مدمجة، بحيث يتم سداد كافة المستحقات الضريبية " الضريبة على الدخل، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب العقارية، والرسوم الجمركية" عبر مراكز موحدة بهدف خفض الوقت اللازم لدفع الضرائب تيسيراً على الممولين.
- مشروع **قانون تنمية الشركات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر**. ليتضمن توفيق أوضاع الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي تعمل فى الاقتصاد الغير رسمي، بالإضافة الى تحديد الضريبة المستحقة على تلك الشركات بما لا يتجاوز حجم أعمالها.
- **إنشاء وحدات متخصصة داخل وزارة المالية للتعامل مع المخاطر المالية للموازنة.**
- **قانون تبسيط وتوحيد الإجراءات الضريبية للدخل والقيمة المضافة.**
- **تفعيل قانون الضرائب على المهن الحرة.**
- **السعى نحو إصدار استراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل لتعظيم الموارد بالموازنة العامة للدولة.**

ثالثاً : ما مدى إنعكاس هذه الإصلاحات على الأداء الإقتصادى والمالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠؟

أداء القطاع الحقيقي خلال الربع الأول من ١٩/١٨

نجحت سياسات الإصلاح المالى والإقتصادى في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو إقتصادى حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن الناتج المحلى الإجمالى إرتفع خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٥,٦%، وذلك فى ضوء استمرار تنفيذ الاصلاحات الهيكلية وعودة الثقة فى الاقتصاد المصرى.

حيث ساهم القطاع السلعي بنسبة ١,٨% من معدل النمو المحقق، والذى يشمل قطاع الصناعات التحويلية التى ساهمت بنسبة ٠,٥% من معدل النمو المحقق. بينما ساهمت الخدمات الانتاجية بنحو ١,٧%. وهو ما يؤكد التحول الجذرى فى مصادر النمو وتنوع مصادره ليصبح الإستثمار والتشييد والبناء والسياحة والغاز الطبيعى والصناعات التحويلية المحركات الرئيسية للنمو مدفوعاً بمخطط الحكومة لجعل الإقتصاد المصرى أكثر إنتاجية وتوفير فرص عمل منتجة لتحسين مستوى معيش المواطن المصرى

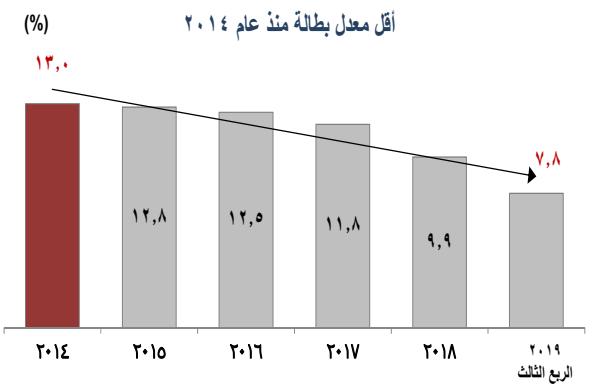

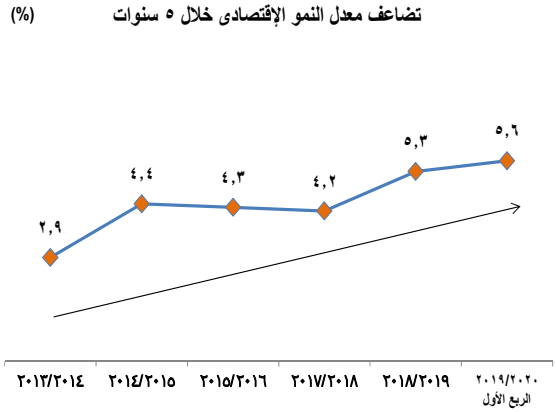

المصدر: وزارة التخطيط

وفى نفس السياق، فإن هناك بعض المؤشرات الأولية التى تشير إلى إستمرار تحقيق الإقتصاد المصرى لمعدلات نمو وتشغيل جيدة ومن ضمنها:

- **سجل مؤشر مديري المشتريات ٤٧,٩ نقطة في نوفمبر** ٢٠١٩، مقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١,٨ في نوفمبر ٢٠١٦.
- **ارتفع معدل النمو إلى ٥,٦٪** فى الربع الاول من عام ٢٠١٩، مقارنة بـ ٢,٩٪ فى ٢٠١٤، وهو أعلى معدل نمو تم تحقيقه منذ الأزمة العالمية المالية عام ٢٠٠٨، **وتراجع معدل البطالة إلى ٧,٨٪ فى الربع الثالث من عام ٢٠١٩ مقابل ١٠% خلال نفس الفترة من العام السابق.**
- **إرتفع مؤشر الإنتاج الصناعى للصناعات التحويلية والإستخراجية** على أساس سنوى ليحقق معدل **زيادة ملحوظة بلغت ١٣,٦%** مسجلاً ١٣١,٢ نقطة فى الربع الاول من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقابل مؤشر منخفض عند ١١٥,٥ نقطة منذ خمس سنوات خلال الربع الاول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.
- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ ليسجل ٤٥,٤ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٩**، مقارنة بأدنى مستوى له عند ١٢,١ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٦.
- **فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية،** فقد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٠,٨% ليحقق ١٣،٩٦١,٥٦ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بمستواه المحقق فى الشهر السابق والذى بلغ ١٣،٨٤٩,٤٦ نقطة.
- **وقد حظى الاقتصاد المصري باشادة معظم المنظمات المالية والتنموية الدولية تأكيداً على نجاح الحكومة المصرية فى تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل.** حيث تقدمت مصر ٨ مراكز فى مؤشر «الأمن والأمان»، الصادر عن مؤسسة «جالوب» لعام ٢٠١٩، كما أن هناك عددًا من المؤشرات الإيجابية التى تعكس رؤية المؤسسات الدولية لأداء الاقتصاد المصرى، وتؤكد أن مصر تسير على الطريق الصحيح؛ فالجنيه المصرى وفقًا لوكالة بلومبرج يحتل المركز الثاني كأفضل عملات العالم أداءً بعد «الروبل» الروسي، وأن مصر ثانى أكثر الدول قدرة على تحمل الصدمات الإقتصادية، وقد حصلت مصر ضمن أفضل خمس دول فى العالم، فى قائمة الإيكونوميست الدورية للنمو الاقتصادي بمعدل ٥،٦٪، واحتلت أيضًا المرتبة الثانية عالميًا تحسناً بعد الصين في الربع الأخير من العام المالى ٢٠١٨/ ٢٠١٩ «خلال الفترة من أبريل ومايو ويونيه ٢٠١٩»، وفق تقرير الإيكونوميست، فى الناتج المحلى الإجمالي، كما أنها ثانى أكبر فائض أولى بنسبة ٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي خلال العام المالى ٢٠١٨/ ٢٠١٩ بعد الإكوادور،
- **كما أصبحت مصر، وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أنكتاد»،** الأكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر فى أفريقيا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، حيث اجتذبت استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ٣،٦ مليار دولار، وقد توقع صندوق النقد الدولى مجددًا أن يظل نمو الاقتصاد المصرى قويًا خلال الفترة المقبلة نتيجة لتحسن قطاع السياحة وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي، وقد حققت مصر أيضًا تقدمًا جديدًا فى التصنيفات الدولية، حيث قفزت ٨ مراكز فى تصنيف تقرير ممارسة الأعمال عام ٢٠١٩، الصادر عن البنك الدولي، بما يُترجم الجهود المثمرة فى تحفيز بيئة الاستثمار ومناخ الأعمال. واختارت مؤسسة «جلوبال ماركت» المتَّجلة بصندوق النقد والبنك الدوليين وحدة «الدين العام» بمصر لجائزة أفضل وحدة للدين العام بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٩. كما قفزت مصر ٢٥ مركزًا فى مؤشر «شفافية الموازنة»، و١٨ مركزًا بمؤشر «قوة تنفيذ معايير التدقيق والمحاسبة»؛ بعدما نجحت خلال العام المالي الماضي الذى انتهي بنهاية يونيه ٢٠١٩، فى الإدارة الكاملة للمالية العامة للدولة إلكترونيًا.
- **وقد انعكس كل ما سبق على التصنيف السيادى للاقتصاد المصرى.** حيث كان هناك تحسنًا إيجابيًا ونظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف السيادي للاقتصاد المصرى، وذلك بشهادة مؤسسات التصنيف الائتمانية، وقد جاء تأكيد مؤسسة «فيتش» فى تقريرها فى نوفمبر ٢٠١٩، على تصنيفها السيادي للاقتصاد المصري عند درجة «B+» مع الحفاظ على النظرة المستقبلية المستقرة، بمثابة شهادة ثقة جديدة تعكس استدامة برنامج الإصلاح الاقتصادي، وأن الحكومة تسير علي الطريق الصحيح، ليؤكد تقرير مؤسسة «فيتش» صلابة الاقتصاد المصري، رغم التباطؤ العالمي للتجارة الدولية، وزيادة توترات الاقتصاد العالمي، حيث حقق الناتج المحلى معدل نمو حقيقى ٥،٦٪، وانخفضت معدلات التضخم لمستويات أحادية مدفوعة بالإجراءات التوسعية الأخيرة للسياسة النقدية، وانخفاض أسعار البترول العالمية مع ارتفاع قيمة الجنيه المصري أمام الدولار.
- **بلغ رصيد الأجانب فى ادوات الدين الحكومى نحو ٢٢ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١٩.**

السنة	موديز				ستاندرد أند بورز				فيتش			
	تصنيف الاقتراض				تصنيف الاقتراض				تصنيف الاقتراض			
	الشهر	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	النظرة المستقبلية	الاجراء المتخذ	الشهر	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	النظرة المستقبلية	الاجراء المتخذ	الشهر	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	النظرة المستقبلية	الاجراء المتخذ
٢٠١٩	ابريل	B٢	B٢	مستقرة	تم رفع درجة التصنيف الائتماني	نوفمبر	B	B	مستقرة	تم تأكيد التصنيف الائتماني	نوفمبر	B	B	مستقرة	تم تأكيد التصنيف الائتماني
											مارس	B+	B+	مستقرة	تم رفع درجة التصنيف الائتماني
٢٠١٨	أغسطس	B٣	B٣	ايجابية	الابقاء على التصنيف الائتماني ومراجعة النظرة المستقبلية	نوفمبر	B	B	مستقرة	تم تأكيد التصنيف الائتماني	يناير	B	B	إيجابية	تم رفع النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية
						مايو	B	B	مستقرة	تم رفع التصنيف الائتماني					

معدل النمو الحقيقى للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٩

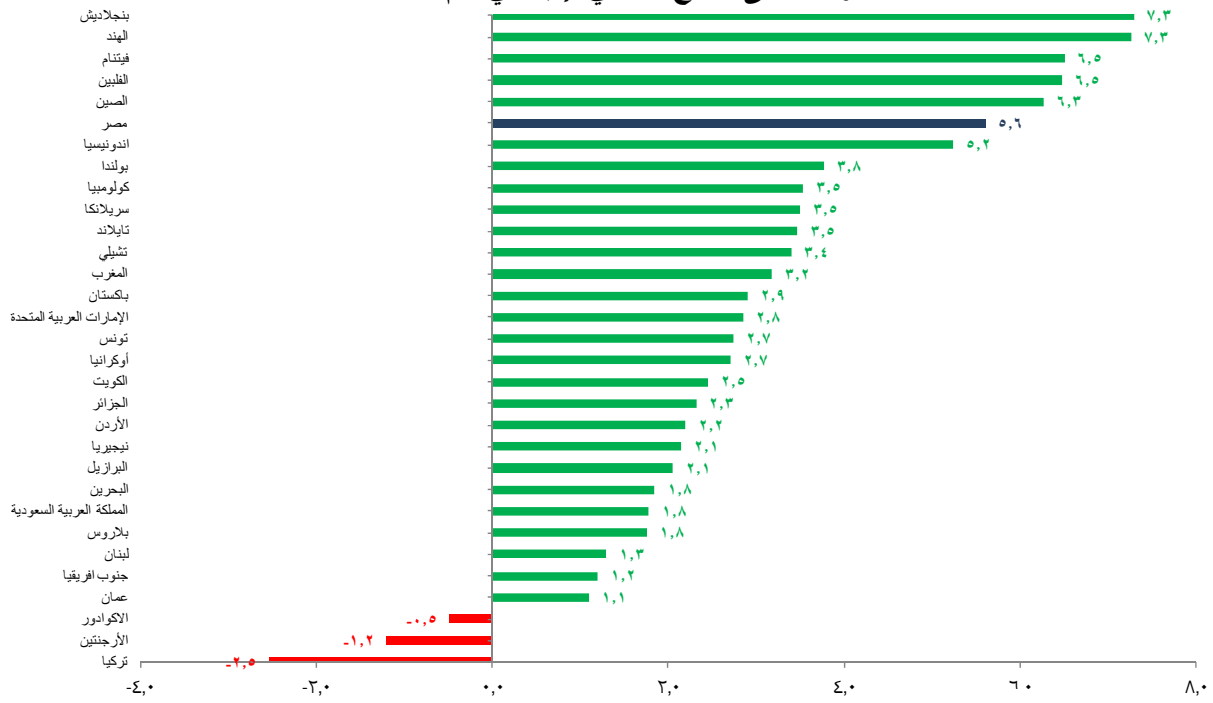

المصدر: صندوق النقد الدولي

أداء المعاملات الخارجية خلال الربع الأول من عام ٢٠/١٩

حقق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ نحو ٠,٢ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٩ /٢٠٢٠. ويأتى ذلك في ضوء **تحسن وتراجع عجز الميزان التجارى** بنحو ١ مليار دولار ليحقق ٨,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، **وإنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية** بشكل ملحوظ بنسبة ٣١% محققاً ١,٤مليار دولار.بالإضافة إلى تحقيق **فائض في ميزان الحساب الرأسمالى والمالى** بلغ ٠,٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

الامر الذى يمكن تفسيره على جانب المعاملات الجارية في ضوء ما يلى:

- **تزايد الصادرات السلعية غير البترولية بنسبة ١٨% بنحو ٠,٧ مليار دولار لتحقق ٤,٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة** (خاصة تزايد الصادرات في الذهب، وأجهزة الإرسال والإستقبال للإذاعة والتليفزيون، والأدوية والأمصال واللقاحات، وأصناف الصيدلة، والمركبات العضوية وغير العضوية).
- **إنخفاض الواردات السلعية غير البترولية** بنسبة ٢% بنحو ٠,٣ مليار دولار لتحقق ١٢,٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تراجع الواردات في حديد صب زهر، والقمح، والخشب الخام والمكثف، وقطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات).

- **إرتفاع المتحصلات من السياحة** بنسبة ٧% بنحو ٠,٣ مليار دولار لتحقق ٤,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى إرتفاع المدفوعات من السياحة بنسبة ٣٣% بنحو ٠,٢ مليار دولار لتحقق ١ مليار دولار خلال فترة الدراسة (الأمر الذى أسفر عن إستقرار صافى ميزان السياحة ليحقق ٣,٢ مليار دولار)
- **إرتفاع المتحصلات من رسوم المرور بقناة السويس** بنسبة ٥% لتسجل ١,٥ مليار دولار.
- **إرتفاع تحويلات العاملين من الخارج** بنسبة ١٤% بنحو ٠,٨ مليار دولار لتحقق ٦,٧مليار دولار خلال فترة الدراسة.

أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية فقد حقق صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل نحو ٠,٧ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث **إرتفع صافى الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر** بنحو ٠,٩ مليار دولار ليسجل تدفقات للداخل بلغت ٢,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ١,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد جاءت الزيادة في الإستثمارات الواردة إلى البلاد في ضوء تزايد الإستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها لتصل ١,٥ مليار دولار، والاستثمارات في قطاع البترول لتصل ٠,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

صافى الإحتياطى من النقد الأجنبي وعدد أشهر تغطية الواردات

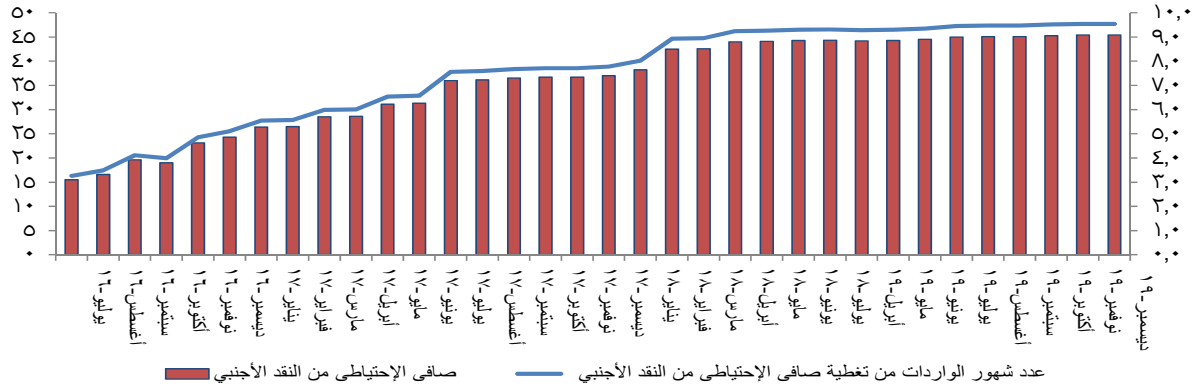

المصدر: البنك المركزى المصري

القطاع النقدي

وفيما يتعلق بالتطورات النقدية، فتشير النتائج إلى **اتساق الأوضاع الحالية مع مستهدف التضخم** من قبل المركزي مما دفعه إلى **خفض معدل الفائدة للمرة الرابعة على التوالي**. وقد ساهم هذا الأمر في **تزايد اقتراض القطاع الخاص من الجهاز المصرفي لترتفع حصته إلى ٦٤% من إجمالي قروض البنوك المحلية** بنهاية شهر أكتوبر ٢٠١٩، كأعلى مستوى منذ مايو ٢٠١٧، ومقارنة بنحو ٥٨,٧% فى ديسمبر ٢٠١٨، **حيث ادى ذلك الأمر إلي تزايد الاستثمار المباشر وريادة القطاع الخاص فى دفع عجلة الإنتاج ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والنهوض بمعدل النمو الإقتصادي**. بالإضافة إلى الأثر الإيجابي المتوقع على **خفض تكلفة الدين الحكومي**. كما ساهم الاستقرار فى أسعار الصرف على إعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري **وزيادة صافي الاحتياطي الأجنبي إلى أعلى معدلات لها منذ عشر سنوات لتصل إلى ٤٥,٢ مليار دولار** فى الأربع شهور الأولى من العام المالي الجاري، مقارنة بـ٤٤,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد ساهم نمو النشاط الاقتصادي وانخفاض نسب التضخم **إلي تباطؤ معدلات نمو السيولة المحلية إلى نحو ١٢,٤% خلال الأربعة أشهر الأولي من العام المالي الجاري** مقارنة بنحو ١٦,٧% خلال نفس الفترة من العام السابق مدفوعاً فى الأساس بانخفاض معدل النمو السنوى الملحوظ لمعدل نمو أشباه النقود لتحقق ١٢% فى الأربع شهور الأولى من العام المالى الحالى، مقارنة بـ ١٧,١% فى نفس الفترة من العام السابق، إلى جانب التباطؤ لكمية النقود لتحقق ١٣,٨% فى فترة الدراسة، مقارنة بـ ١٥,٤% فى نفس الفترة من العام السابق

أما بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار المحلية[1]

فتشير البيانات إلى تراجع معدل التضخم الشهرى بشكل ملحوظ ليحقق نحو -٠,٢% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٩ (وهو ما يشير إلى إسراع وتيرة انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية خاصة انخفاض أسعار بعض السلع الغذائية أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام)، مما أدى إلى تباطؤ معدل التضخم السنوى ليحقق معدل نمو سنوى أحادى بلغ ٧,١% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٩،مقارنة بـ١٢,٠% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٨. **كما سجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعاً ليصل الى نحو ٥,٨% خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ١٤,٩% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق متأثراً بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام.**

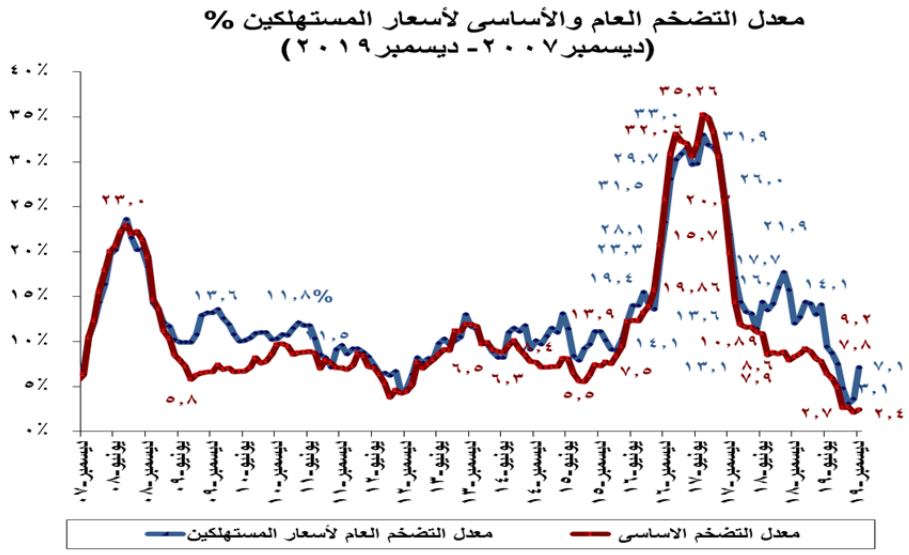

أهم الملامح الرئيسية للأداء المالي خلال النصف الأول من ٢٠/١٩

- **تشير النتائج المبدئية للفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٩ الى تحقيق فائض أولي قدره ٣٠,٥ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج)** مقارنة بفائض أولي قدره ٢٠,٨ مليار جنيه (٠,٤% من الناتج) خلال نفس الفترة من العام السابق ومقابل عجز أولي قدره ١٤,١ مليار جنيه (٠,٣% من الناتج) خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٧.
- **كما شهدت الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٩ زيادة طفيفة[2] في نسبة العجز الكلي للناتج لتحقق ٣,٨%** مقارنة بنحو ٣,٦% من الناتج خلال نفس الفترة من العام السابق ومقابل متوسط بلغ ٣,٨% من الناتج خلال الثلاث سنوات الماضية.

---

١ قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بإستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من سبتمبر ٢٠١٩ ، وذلك بإستخدام عام ٢٠١٨/٢٠١٩ سنة أساس للسلسلة الجديدة، وبإستخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة فى ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠١٧/٢٠١٨. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن سلسلة أسعار المستهلكين ما قبل أغسطس ٢٠١٩ مبنية على أساس شهر يناير ٢٠١٠ ، كما إعتمدت الأوزان السابقة على بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك للعام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

٢/ يأتي الإرتفاع الطفيف فى العجز المالى الكلى نتيجة سداد الخزانة المبكر (خلال الربع الأول من ٢٠١٩/٢٠٢٠) لنحو ٣٣ مليار جنيه (٠,٥٦% من الناتج) لصالح صناديق المعاشات وهى تمثل كامل مستحقات الفوائد لصالح الصناديق للعام بأكمله بدلاً من سداد معظم هذه المبلغ في يونيو كما كان متبعاً فى السابق. وتأتى تلك المعالجة ضمن اتفاق التسوية بين الخزانة وصناديق المعاشات لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠. كما قامت الخزانة باستدعاء بعض السندات صفرية الكوبون وإعادة اصدار تلك السندات بسعر فائدة يقل عن سعر الاصدار بـ٤% مما استلزم سداد الفوائد المستحقة عن تلك السندات بشكل مبكر (أكتوبر ٢٠١٩ بدلا من ابريل ٢٠٢٠) وبقيمة ١٦ مليار جنيه. وقد اسفر ذلك عن تحقيق وفر في فاتورة الفوائد المستحقة على تلك السندات وهو ما حد من التكلفة الإضافية التى ستتحملها الخزانة مقابل اعادة تسعير سندات الخزانة الصادرة لصالح البنك المركزي بأسعار السوق (١٥,٥%)، بالإضافة الى تسعير سندات فروق تغير سعر الصرف الصادرة للبنك المركزى بقيمة ٢٥ مليار بعائد ١٥,٥% بدلا من ٠% كما كان متبعا. كما قامت وزارة المالية بتوفير تمويل خلال النصف الأول من العام المالي الحالي لسداد قيمة شهادات قناة السويس وقت استحقاقها بقيمة تقترب من ٦٠ مليار جنيه، بالإضافة الى توفير ما يزيد عن ٤٠ مليار جنيه لشراء شحنات إضافية تلبى احتياجات البلاد من المواد البترولية ولتكوين مخزون استراتيجي من المواد البترولية وللمساهمة في فض التشابكات المالية بين قطاعي البترول والكهرباء. كما قامت وزارة المالية بتوفير ما يزيد عن ٨٠ مليار جنية لصناديق المعاشات كجزء من التسوية المخصصة لهذا العام بقيمة ١٦٠,٥ مليار جنية.

ملخص الأداء المالى خلال النصف الاول من العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٩	يوليو-ديسمبر ٢٠١٩/٢٠٢٠	معدل النمو(%)
إجمالى الإيرادات	**٣٨٨,٣**	**٣٩٠,١**	**٠,٥%**
معدل النمو	*٢٨,٤*	*٠,٥*	
نسبة إلى الناتج المحلى	*٧,٤*	*٦,٣*	
إيرادات ضريبية	٣٠٣,٩	٣٠٤	٠,١%
المنح	٠,٥	٠,٨	٥٦%
إيرادات غير ضريبية	٨٣,٨	٨٥,٦	٢%
إجمالى المصروفات	**٥٧٤,٣**	**٦٢١,٧**	**٨%**
معدل النمو	*١٧,١*	*٨,٢*	
نسبة إلى الناتج المحلى	*١٠,٩*	*١٠,١*	
الأجور وتعويضات العاملين	١٣١,٢	١٤٧,٢	١٢%
شراء السلع والخدمات	٢٨,٥	٣٠,٥	٧%
الفوائد	٢٠٧,٥	٢٦٧,٢	٢٩%
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١١٢,٥	٧٥,٦	-٣٢%
المصروفات الأخرى	٣٩,٠	٣٧,١	-٥%
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٥٥,٧	٦٤,١	١٥%
العجز النقدى	**١٨٦,٠**	**٢٣١,٦**	**٢٤%**
صافى حيازة الأصول المالية	**٠,٧**	**٥,٢**	**٦٩٢%**
العجز الكلى	**١٨٦,٧**	**٢٣٦,٧**	**٢٧%**
نسبة إلى الناتج المحلى	*٣,٦*	*٣,٨*	
ملاحظـــات			
العجز الأولى	**-٢٠,٨**	**-٣٠,٥**	**٤٦,٦%**
نسبة إلى الناتج المحلى	*-٠,٤*	*-٠,٥*	

- وتأتى تلك النتائج فى ضوء استمرار تحسن النشاط الاقتصادي واستمرار الحكومة فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالى، حيث تم اقرار معظم الاجراءات المالية المستهدفة بالموازنة في بداية العام المالي (يونيو/يوليو ٢٠١٩)، وعلى رأسها إجراءات ترشيد دعم الطاقة (مواد بترولية وكهرباء)، واقرار تعديلات قانون رسم تنمية، وكذلك زيادة الضريبة القطعية على التبغ والسجائر، وإعادة تقييم الإعفاءات ضمن الضريبة العقارية، مراجعة قائمة الإعفاءات لضريبة القيمة المضافة، وإقرار قانون جديد للجمارك.

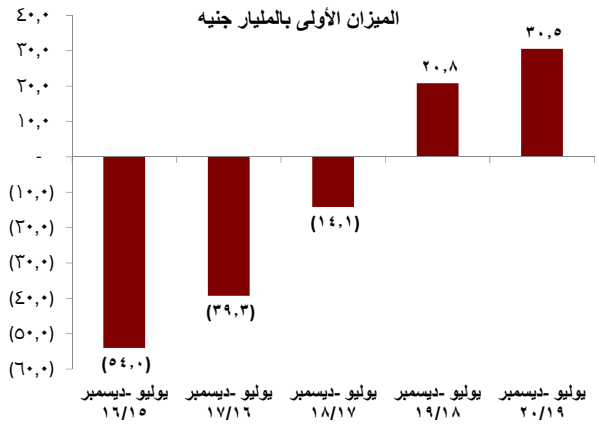

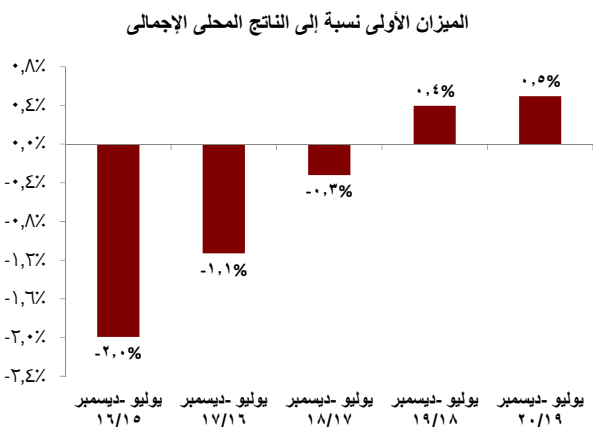

- **إرتفعت جملة إيرادات الموازنة بنحو ٠,٥% خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٩** حيث ارتفعت الحصيلة الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ٨,٣% لتحقق نحو ٢٥٣ مليار جنيه، بينما انخفضت حصيلة الضرائب من الجهات السيادية في ضوء تأثر الحصيلة من الجهات السيادية والضرائب المرتبطة بالإستهلاك متأثرة بإرتفاع قيمة الجنيه امام الدولار ولتمويل بعض المشروعات.

- **فى حين إرتفعت الحصيلة الضريبية المرتبطة بالنشاط الإقتصادى** حيث إرتفعت حصيلة ضرائب النشاط التجاري والصناعى بنحو ٢٢%، والضريبة على أرباح باقي الشركات بـ ٤٧%، والضريبة على المهن الحرة بـ ١٦,٠%، كما إرتفعت الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ ٢٤%،
- **إرتفع معدل النمو السنوي للمصروفات الحكومية بنحو ٨,٢% خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٩ وهو أقل معدل نمو سنوي خلال السنوات الثلاث الماضية على الرغم من سداد كافة التزامات الخزانة للعاملين بالدولة.**
- **بالإضافة إلى فض التشابكات المالية بين قطاعي البترول والكهرباء.**

تطور حصيلة الايرادات السيادية وغير السيادية
مليار جنيه

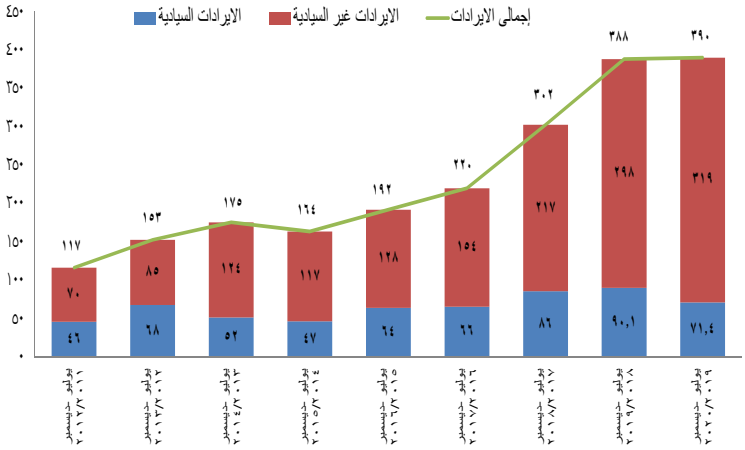

إجمالى المصروفات العامة للموازنة، نسبة إلى الناتج

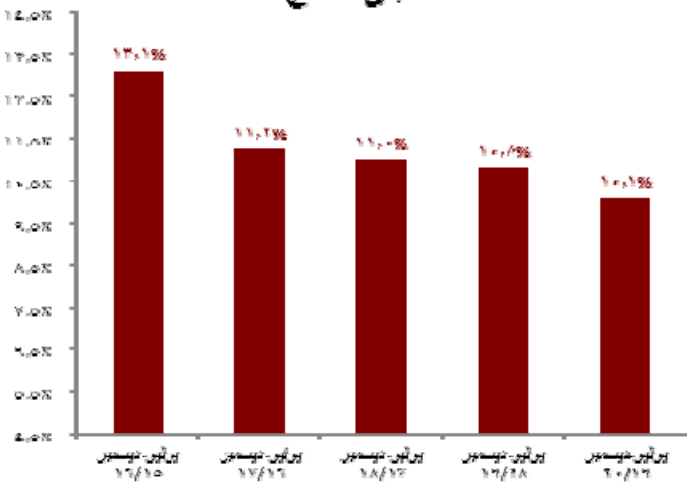

معدلات نمو المصروفات العامة للموازنة (%)

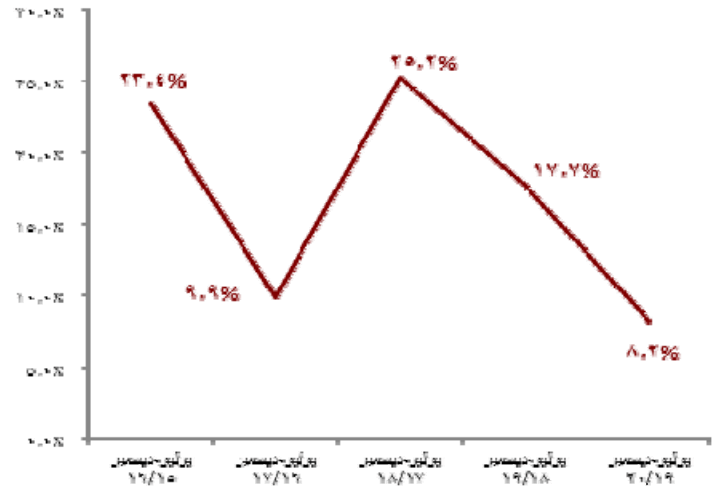

- قامت الحكومة فى يوليو ٢٠١٩ **بالإعلان وتنفيذ حزمة الاجراءات الاجتماعية** الشاملة للعام الحالي بتكلفة أكثر من ٦٥ مليار جنيه حيث تضمنت زيادة الحد الأدنى للأجر الشامل للعاملين بالدولة، وزيادة المعاشات، وزيادة اعداد المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة، واجراء اكبر عملية ترقيات فى الجهاز الإداري لزيادة دخول الموظفين ورفع قدرتهم الشرائية. وقد إرتفع الإنفاق على التعليم بنحو ١٤%، والصحة بـ٢٠%، ومخصصات الأغذية بـ١٣%، ومخصصات الصيانة بـ١٨%.
- **بلغت جملة الاستثمارات الحكومية خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٩ نحو ٦٤ مليار جنيه،** منها نحو ٥٦ مليار استثمارات ممولة من الخزانة بزيادة سنوية تبلغ ٤١% عن العام السابق. كما ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات بـ ٧,٢% خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٩ بسبب ارتفاع نفقات الصيانة بـ ١٨% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

إجمالي الاستثمارات الحكومية المنفذة
(بالمليار جنيه)

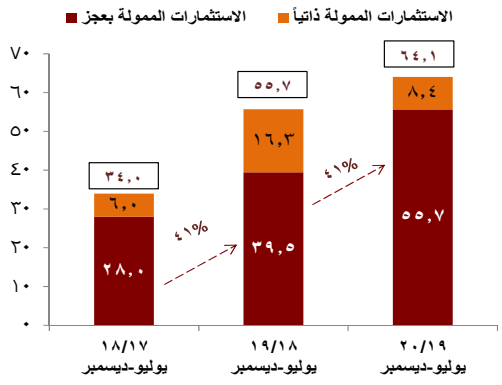

- ساهم استمرار تحسن المؤشرات المالية وتحقيق فائض أولى بجانب إجراء التسوية المالية بين الخزانة وصناديق المعاشات في استمرار انخفاض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي من ٩٠,٣% في يونيو ٢٠١٩ إلى ٧٧,٦% في نوفمبر ٢٠١٩، ومن المتوقع ان تصل نسبة مديونية أجهزة الموازنة للناتج الى ٨٣% في يونيو ٢٠٢٠

الميزان الأولي المحقق لمصر مقارنة بعدد من الدول خلال العام ٢٠١٩
(% من الناتج المحلي الإجمالي)

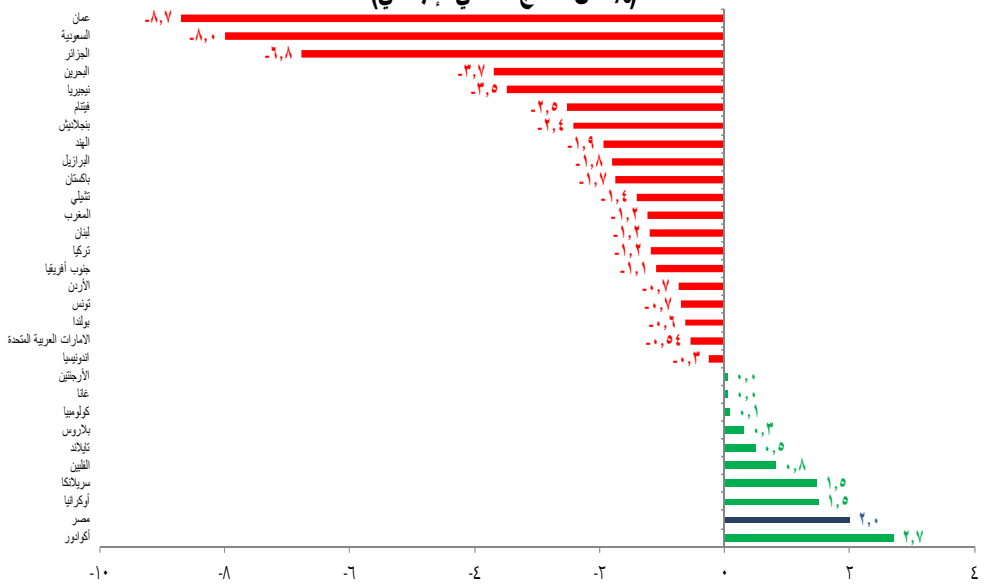

تقييم الأداء الفعلى للنصف الأول من الموازنة العامة للدولة فى ضوء المستهدف للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

تلاحظ فى ضوء الإلتزام بتطبيق الإصلاحات المالية المقررة فقد جاء المحقق الفعلى مرضياً للتوقعات ومما يبشر بالوصول إلى تحقيق المستهدفات المرجوة بنهاية العام المالى الحالى،

على جانب الإيرادات

- بلغت **نسبة الايرادات المحققة الى المستهدف نحو ٣٤,٤%** خلال النصف الاول من عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، فى ضوء الإصلاحات الضريبة التى تمت خلال الفترة السابقة فى ضوء تحقيق الإيرادات من ضرية القيمة المضافة ٣٨% من المستهدف، والضرائب على الدخول ٣٥% من المستهدف، والضرائب على الممتلكات ٤٠% من المستهدف، و٣٦% للضرائب من التجارة الدولية نسبة إلى المستهدف. حيث تتوافق هذه النسب مع المتوسطات التاريخية المحقق خلال الأربع سنوات السابقة نتيجة وجود موسمية كبيرة فى حصيلة الايرادات الضريبية والتى تزيد بالتوافق مع موسم تقديم الإقرارات الضريبية خلال يناير- ابريل وكذلك تحصيل ضرائب على الأذون المنقولة بالإضافة إلى اجراء تسوية للربع الأول فقط فى دعم المواد البترولية.

على جانب المصروفات

- بلغت **نسبة المصروفات المحققة الى المستهدف نحو ٣٩,٥%** خلال النصف الاول من عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، فى ضوء الإصلاحات على جانب الإنفاق العام التى تمت خلال الفترة السابقة.
- بلغت **النسبة المحقق من الإنفاق على الأجور نحو ٤٩%** من المستهدف خلال النصف الاول من عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- بلغت **النسبة المحقق من الإنفاق على شراء السلع والخدمات نحو ٤١%** من المستهدف خلال النصف الاول من عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- بلغت **النسبة المحقق من الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نحو ٢٣%** من المستهدف خلال النصف الاول من عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

- بلغت النسبة المحقق من الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) الممول من الخزانة العامة للدولة نحو ٤٠% من المستهدف خلال النصف الاول من عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وتأتى تلك التطورات خلال الستة اشهر الأولى من العام المالى ٢٠/١٩ لتعكس توجهات السياسة المالية فى الحفاظ على الإنفاق الإجتماعى الذى يمس مستوى معيشة المواطنين، مع زيادة الإنفاق على القطاعات الإنتاجية وشراء مستلزمات الإنتاج وزيادة الإنفاق على المشروعات وتطوير البينة التحتية.

أداء بعض بنود المصروفات التى تدعم الحماية الاجتماعية خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٩

	يوليو- ديسمبر			معدل النمو
	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	(%)
بعض برامج الحماية الإجتماعية وأهمها:	١٥٤,٤٥٤	١٧٥,٣١٤	١٩٢,٧٤٣	٩,٩%
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى (%)	٣,٥%	٣,٣%	٣,١%	
الأجور وتعويضات العاملين	١١٤,٠٣٢	١٣١,١٦١	١٤٧,٢٢٤	١٢,٢%
دعم السلع التموينية	٢٣,٢٥٨	٢٤,٣٦٦	٢٤,٩٢٧	٢,٣%
مخصصات شراء الأدوية	٢,٤١٣	٤,٢٢٨	٤,٤٢٦	٤,٧%
التأمين الصحى والأدوية	٧٣٦	١,٠٨٩	١,٤٠٨	٢٩,٣%
نفقات علاج مواطنى جمهورية مصر العربية	٣,٤٨٢	٢,٥٧٩	٣,٢١٣	٢٤,٦%
مخصصات التغذية (تتضمن تغذية المدارس)	٦٤٠	١,٦٠٧	١,٨٦٢	١٥,٩%
دعم إسكان محدودى الدخل	٠	٠	٤٣١	-

أداء بعض بنود المصروفات التى تدعم النمو الاقتصادى خلال الفترة يوليو - ديسمبر من العام

	يوليو- ديسمبر			معدل النمو
	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	(%)
بعض مخصصات تعزيز النمو الاقتصادى وأهمها:	٦٥,٢٧٨	١٠٠,٦٧٦	١٢٥,٨٧٩	٢٥,٠%
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى (%)	١,٥%	١,٩%	٢,٠%	
مخصصات الصيانة	٢,٧٢٤	٤,٠٢٠	٤,٧٤٧	١٨,١%
مخصصات رد اعباء ومساندة الصادرات	٥٩٧	١,٤٦٥	١,٤١٢	-٣,٦%
إجمالى الاستثمارات، ومنها	٣٣,٩٧٦	٥٥,٧٣٠	٦٤,٠٥٤	١٤,٩%
استثمارات ممولة بعجز	٢٧,٩٨٢	٣٩,٤٦٢	٥٥,٦٦٦	٤١,١%

إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة (% إلى الناتج المحلي)

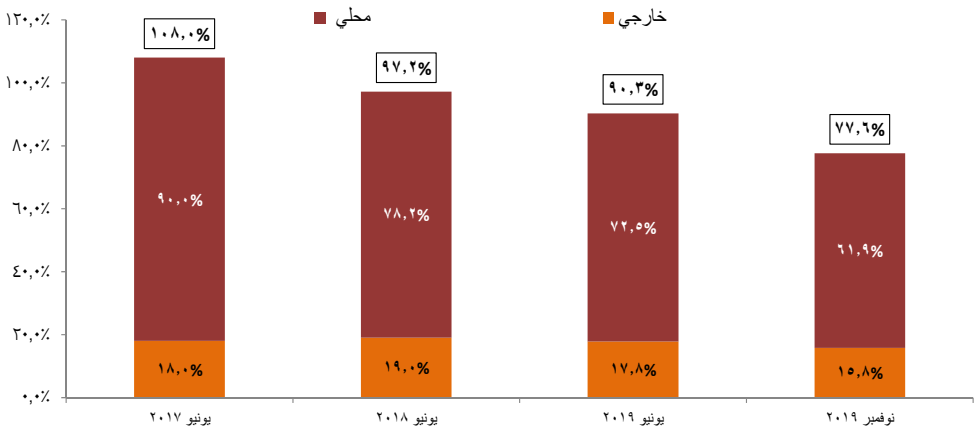

هل سيساعد الاداء المحقق خلال الستة شهور الاولى فى تحقيق المستدفات المالية بنهاية العام المالى ٢٠/١٩

بمتابعة مؤشرات أداء النصف الأول من العام المالى الحالى، يتلاحظ إستمرار إستجابة مؤشرات الأداء المالى والإقتصادى للإصلاحات المالية والإجتماعية المطبقة ، ومما يؤكد على امكانية تحقيق المستهدفات المالية بنهاية العام المالى الحالي، ومما يؤكد على التزام الدولة بإستكمال مسيرة الإصلاح بإصرار وعزم للنهوض بالإقتصاد المصرى إلى المكانة التى يستحقها. كما سيساند فى تحقيق ذلك عدد من العوامل الهامة خلال العام المالى الحالى وعلى رأسها؛ إستمرار تحقيق فائض أولى فى الموازنة العامة للدولة بلغ نحو ٣٠,٥ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٢٠/٢٠١٩ . وتحقيق زيادة طفيفة في نسبة العجز الكلي للناتج المحلى إلى نحو ٣,٨% مقارنة بـ ٣,٦% من الناتج خلال نفس الفترة من العام السابق ومقابل متوسط بلغ ٣,٨% من الناتج خلال الثلاث سنوات الماضية. حيث كان العجز الكلى المحقق متضمناً إجراءات معجلة تمت بسداد الخزانة المبكر لنحو ٣٣ مليار جنيه (٠,٥٦% من الناتج) لصالح صناديق المعاشات وهى تمثل كامل مستحقات الفوائد لصالح الصناديق للعام بأكمله بدلاً من سداد معظم هذا المبلغ في يونيو ضمن اتفاق التسوية بين الخزانة وصناديق المعاشات لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩. كما تم إستدعاء بعض السندات صفرية الكوبون بقيمة ١٦ مليار جنيه للإستفادة من إنخفاض أسعار الفائدة. كما قامت وزارة المالية بتوفير تمويل خلال النصف الأول من العام المالي الحالي لسداد قيمة شهادات قناة السويس وقت استحقاقها بقيمة تقترب من ٦٠ مليار جنيه، بالإضافة الى توفير ما يزيد عن ٤٠ مليار جنيه لشراء شحنات إضافية تلبى احتياجات البلاد من المواد البترولية ولتكوين مخزون استراتيجي من المواد البترولية وللمساهمة في فض التشابكات المالية بين قطاعي البترول والكهرباء. كما قامت وزارة المالية بتوفير ما يزيد عن ٨٠ مليار جنية لصناديق المعاشات كجزء من التسوية المخصصة لهذا العام بقيمة ١٦٠,٥ مليار جنية، وباستبعاد الفوائد المسددة مبكرا والمقدرة بحوالي ٣٣ مليار جنيه فكان سينخفض العجز الكلى إلى ٢٠٦ مليار جنيه (٣,٣% من الناتج) مقابل عجز كلى بلغ ٣,٦% من الناتج خلال النصف الاول من العام المالى السابق.

الأمر الذى يشير إلى أنه بالرغم من الأعباء الإستثنائية إستطاعت الموازنة العامة للدولة تحمل جزء كبير من تلك الأعباء خلال الستة أشهر الأولى من التنفيذ الفعلى وأن هذا الأمر لم يكن له تأثير ملحوظ على نتائج العجز المالى الكلى المحقق مما يبرهن على مدى إستدامة الإجراءات الإصلاح المالي المطبقة لدفع معدلات النمو الإقتصادى وتحقيق فائض مالى أولى، حيث قد ساعد فى تحقيق ذلك جهود الإصلاح المالى المطبقة لتعظيم موارد الدولة، وترشيد الإنفاق العام وإعادة توجيهه للقطاعات الإنتاجية والتعليم والصحة وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة التى يتلقاها المواطنين. كما تشير النتائج إلى نجاح السياسة المالية فى إحتواء معدل نمو المصروفات العامة ليصل إلى نحو ٨,٢% خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهو أقل معدل نمو سنوي خلال السنوات الثلاث الماضية على الرغم من سداد كافة التزامات الخزانة للعاملين بالدولة والإعلان فى يوليو ٢٠١٩ عن تنفيذ حزمة الاجراءات الاجتماعية الشاملة للعام الحالي بتكلفة أكثر من ٦٥ مليار جنيه تضمنت زيادة الحد الأدنى للأجر الشامل للعاملين بالدولة، وزيادة المعاشات، وزيادة اعداد المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة، واجراء أكبر عملية ترقيات فى الجهاز الإداري لزيادة دخول الموظفين ورفع قدرتهم الشرائية. وعلى جانب الإيرادات العامة أدت جهود الإصلاح المالى إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية المرتبطة بالنشاط الإقتصادى خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٢٠/٢٠١٩ لترتفع الحصيلة الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ٨,٣% لتحقق ٢٥٣ مليار جنيه. بالإضافة إلى إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية بـ٢٤%، وضرائب النشاط التجارى والصناعى بـ٢٢%، والضريبة على أرباح باقي الشركات بـ ٤٧%، والضريبة على المهن الحرة بـ ١٦%. وقد أدت جهود الإصلاح المالى فى نهاية المطاف بخفض معدلات الدين العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بشكل ملحوظ الى نحو ٧٧,٦% فى نوفمبر ٢٠١٩، مقابل ٩٠,٣% فى يونيو ٢٠١٩.

التغيرات بين الموازنة المعتمدة ومشروع الموازنة

التعديلات التي طلبتها اللجنة اجراؤها على بعض بنود أبواب مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ووافقت عليها الحكومة بمبلغ قدره ٩,٩ مليار جنيه وذلك بالزيادة على بعض موازنات الجهات الموضحة أدناه ضمن المبالغ المخصصة للاحتياطيات المدرجة بأبواب الموازنة فضلا عن إعادة ترتيب أولويات الإنفاق فى بعض بنود الموازنة ودون المساس بقيم مشروع الموازنة الوارد من الحكومة.

م	الجهة	المبلغ المطلوب (بالمليون جنيه)	الباب الموازنى
١	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	٥٠٠	الأول "الأجور والتعويضات للعاملين"
		١٠٠٠	السادس "شراء الأصول غير المالية - الاستثمارات"
٢	وزارة الاوقاف	٢٠	السادس "شراء الأصول غير المالية - الاستثمارات"
٣	وزارة الشباب والرياضة	١٢٠	الرابع "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية"
		٥٠٠	السادس "شراء الأصول غير المالية - الاستثمارات"
٤	وزارة الموارد المائية والرى	٩٢٣	السادس "شراء الأصول غير المالية - الاستثمارات"
٥	وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	١٠٠٠	السادس "شراء الأصول غير المالية - الاستثمارات"
٦	وزارة التعليم العالى والبحث العلمى	١٢٠٠	الأول "الأجور والتعويضات للعاملين"
		١٣١٠	الثاني "شراء السلع والخدمات"
٧	وزارة الصحة والسكان	١٠٠٠	الرابع "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية"
		٩٢٥	السادس "شراء الأصول غير المالية - الاستثمارات"
٨	وزارة النقل	١٠٠٠	السادس "شراء الأصول غير المالية - الاستثمارات"
٩	وحدات الادارة المحلية	٤٠٠	السادس "شراء الأصول غير المالية - الاستثمارات"

التغيرات فى الدين العام عن مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠

يتلاحظ بعد مرور ستة أشهر من التنفيذ الفعلى للموانة للعام المالى ٢٠/١٩ توقع تراجع معدلات الدين العام الحكومى نسبة إلى الناتج المحلى المقدر عند اعداد الموازنة ليبلغ نحو ٨٣% من الناتج، مقابل تقديرات سابقة أكبر بلغت ٨٩,٢% عند اعداد مشروع الموازنة، وبالتالى انخفضت تقديرات للمسار المتوقع على المدى المتوسط تبلغ معدلات الدين نحو ٨٠% لعام ٢١/٢٠ فى التقديرات الحالية مقابل تقديرات سابقة بلغت ٨٤,٨% من الناتج عند إعداد الموازنة فى بداية العام. ويمكن تفسير ذلك الخفض فى معدلات الدين العام بالأساس إلى جهود الضبط المالى والاصلاحات المطبقة، بالإضافة إلى الاتفاق الذى تم بين وزارة المالية والهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بجدولة الديون المستحقة لصالح وزارة المالية على مدار ٥٠ عام، بحيث يتم سداد مبلغ ١٦٠,٥ مليار جنيه سنوياً تزيد بمعدل سنوى ٥,٨% وذلك وفقا لقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٦٥ فى هذا الخصوص.

<u>ومن أهم الإجراءات الجديدة التى قامت بها وزارة المالية لإدارة الدين العام</u>

- تم إصدار سندات صفرية الكوبون لأجال ١,٥ -٢ سنة قابلة للاستدعاء للاستفادة من تخفيضات سعر الفائدة، حيث تم الإشادة به من قبل المؤسسات المالية العالمية. مما ساعد على خفض تكلفة خدمة الدين من خلال توسيع قاعدة المستثمرين وزيادة تدفقات الأجانب الى السوق المصرى ونمو واستقرار سوق الأوراق المالية تمهيداً لإدراجها في المؤشرات الدولية.
- توقيع اتفاقية «الأحكام والشروط» مع بنك يورو كلير؛ بما يسهم فى رفع كفاءة إدارة الدين العام بمصر، من خلال ربط إصدارات أدوات الدين الحكومية المصرية بالعملة المحلية ببنك يورو كلير بحيث يتم التعامل علي أدوات الدين الحكومية المصرية بين شريحة أكبر من المستثمرين الأجانب خاصة البنوك المركزية التي تتميز باتساع نشاط وحجم وقيمة الاستثمارات، والتعامل في الأوراق المالية الحكومية طويلة أجل.
- وسعياً منها لتنويع مصدار التمويل الخارجى تستمر وزارة المالية بعدد من الجولات الترويجية غير المرتبطة بإصدارات الأوراق المالية بأهم المراكز المالية وأحدث تلك الجولات كانت بدول شرق اسيا ودول الخليج.

- تم إعداد إستراتيجية متوسطة المدى لإدارة الدين العام لإعادة هيكلته وإطالة متوسط عمره وخفض فاتورة خدمته بهدف الوصول به إلى مستويات مستدامة.
- كما نجحت وزارة المالية في عدم تجاوز الحد القانوني للسحب علي المكشوف طرف البنك المركزي خلال الفترة من يوليو ٢٠١٩ حتى نهاية يناير ٢٠٢٠.

التغير فى دين الحكومة العامة كنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال العامين السابقين (٢٠١٦/١٧ حتى ٢٠١٨/١٩)

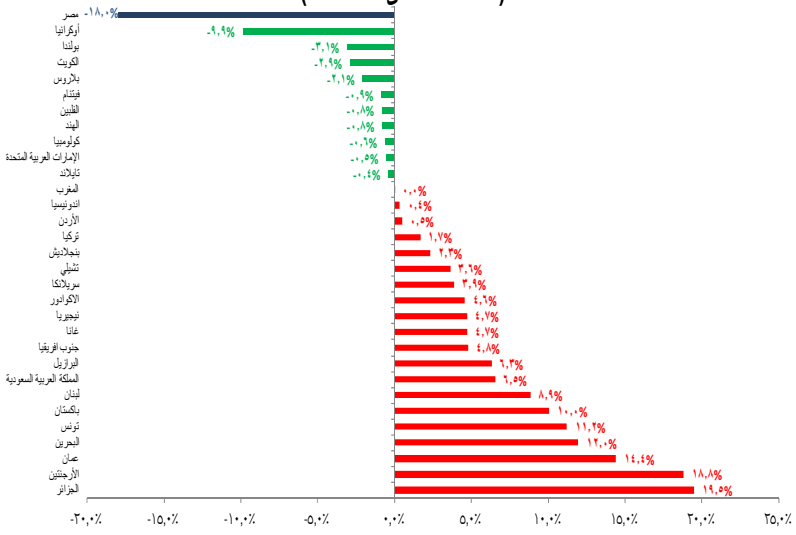

تقديرات فاتورة خدمة الدين لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩		
البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩ موازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩ تقديرات مبدئية
متوسط سعر الفائدة علي الأذون والسندات الحكومية (%)	١٥,٥	١٥.٤
مدفوعات الفوائد	٥٦٩,١	٥٦٤,١
نسبة الي فاتورة مدفوعات الفوائد بالموازنة	%١٠٠	%٩٨

مؤشرات خدمة الدين وأسعار الفائدة				
البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	يوليو-ديسمبر ٢٠١٩/٢٠٢٠
متوسط سعر الفائدة (%)				
أذون	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٧	١٦,٢
سندات	١٦,٩	١٦,١	١٧,٦	١٥,٦
صافي الاصدارات (مليار جنيه)	**١٥٦,٩**	**٣٧١**	**٤٦٠,١**	**٥١٣**
أذون	١٨٠,٨	٣٥٩,٨	١٣٦,٥	٩٠,٤
نسبة الي إجمالي الإصدارات	*١١٥,٢٠٪*	*٩٧,٠٠٪*	*٢٩,٦٧٪*	*١٧,٦٠٪*
سندات	-٢٣,٩	١١,٢	٣٢٣,٦	٤٢٢,٦
نسبة الي إجمالي الإصدارات	*-١٥,٢٠٪*	*٣,٠٠٪*	*٧٠,٣٣٪*	*٨٢,٤٠٪*

ملاحق

الصورة الاجمالية

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	متابعة يوليو/ديسمبر	
	الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
# الايرادات	١،١٣٤،٤٢٤	٣٩٠،١١٧	٣٨٨،٢٦٣
١ ـ الضـــرائب	٨٥٦،٦١٦	٣٠٣،٨٠٥	٣٠٣،٩٣٦
٢ ـ المنـح	٣،٨٠٥	٧٥٢	٤٨٤
٣ ـ الايرادات الاخرى	٢٧٤،٠٠٣	٨٥،٥٦٠	٨٣،٨٤٣
# المصروفات	١،٥٧٤،٥٥٩	٦٢١،٦٢٠	٥٧٤،٢٦١
١ ـ الاجور والتعويضات للعاملين	٣٠١،١١٥	١٤٧،٢٢٤	١٣١،١٦١
٢ ـ شراء السلع والخدمات	٧٤،٩٢٣	٣٠،٥٣١	٢٨،٤٨٤
٣ ـ الفوائد	٥٦٩،١٣٥	٢٦٧،١٩٢	٢٠٧،٤٧٤
٤ ـ الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٢٧،٦٩٩	٧٥،٥٦٠	١١٢،٤٥٨
٥ ـ المصروفات الأخرى	٩٠،٤٤٢	٣٧،٠٥٩	٣٨،٩٥٥
٦ ـ شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)	٢١١،٢٤٥	٦٤،٠٥٤	٥٥،٧٣٠
العجز (الفائض) نقدى	٤٤٠،١٣٥	٢٣١،٥٠٣	١٨٥،٩٩٨
# صافى حيازة الاصول المالية	٥،٠٠٥	٥،١٦٦	٦٥٧
العجز الكلى	٤٤٥،١٤٠	٢٣٦،٦٧٠	١٨٦،٦٥٥
نسبة الإيرادات الى الناتج المحلى	%١٨,٤	%٦,٣	%٧,٤
نسبة المصروفات الى الناتج المحلى	%٢٥,٦	%١٠,١	%١٠,٩
نسبة العجز (فائض) النقدى الى الناتج المحلى	%٧,١-	%٣,٨-	%٣,٥-
نسبة العجز الكلى الى الناتج المحلى	%٧,٢-	%٣,٨-	%٣,٦-
نسبة العجزالأولى (الفائض) الى الناتج المحلى	%٢,٠	%٠,٥	%٠,٤

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	متابعة يوليو/ديسمبر	
	الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
# الايرادات	١،١٣٤،٤٢٤	٣٩٠،١١٧	٣٨٨،٢٦٣
١- الضـــرائب	٨٥٦،٦١٦	٣٠٣،٨٠٥	٣٠٣،٩٣٦
= الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية	٢٩١،١٣٤	١٠٠،٤٠٥	٩١،٩٣٠
* الضرائب على الدخول من التوظف	٦١،٥٤٠	٣٠،٧٨٢	٢٥،٦٧٠
x الضرائب على المرتبات المحلية	٥٧،٣٦٣	٢٩،٨٢٠	٢٤،١٠٨
x الضرائب على رواتب العاملين بالخارج	٠	٠	٠
x ضرائب الدمغة على الرواتب	٤،١٧٧	٩٦٢	١،٥٦٣
x رسم تنمية على المرتبات وما فى حكمها	٠	٠	٠
* الضرائب على دخول الافراد بخلاف التوظف	٣٧،٥٠٦	١٠،٩١٧	٩،٥١٣
x الضرائب على المهن غير التجارية	٣،٧١٤	٧٦٧	٦٦٣
x رسم تنمية على صافى المهن غير التجارية	٠	٠	٠
x ضرائب النشاط التجارى والصناعى	٣٣،٧٨٢	١٠،١٤٨	٨،٣٤٤
x رسم تنمية على صافى أرباح النشاط التجارى والصناعى	٠	٠	٠
x نصيب المحليات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية	٠	٠	٠
x ضرائب على الفائدة من السندات (رؤوس أموال منقولة)	١٠	٠	٨
x الضريبة العامة على الدخل	٠	٠	٠
x رسم تنمية على ما يمنح لرؤساء وأعضاء مجالس الإدارة من مبالغ تدخل ضمن إيرادات رووس الأموال المنقولة	٠	٠	٠
x ايرادات أخرى	٠	٢	٤٩٧
* الضرائب على الارباح الرأسمالية	١،٧٢٠	٣٨٢	٥٧
x ضريبة الثروة العقارية	٦٦٨	٤٩	٤٥
x أخرى	٠	٣١	٠
x ضريبة توزيعات الأرباح	٧٥٢	٣٠٢	١٢
x ضريبة على إعادة التقييم بما فى ذلك حالات الاندماج والتقسيم والاستحواذ	٣٠٠	٠	٠
* الضريبة على ارباح شركات الاموال	١٩٠،٣٦٨	٥٨،٣٢٤	٥٦،٦٩٠
x من هيئة البترول والشريك الاجنبى	٤١،٨٠٢	٢،١٢٧	١١،٩٨٢
x من قناة السويس	٣٧،٥٨٣	١٦،١٥٠	١٧،٤٠٠
x من البنك المركزى	٠	٠	٠
x باقى الشركات	١١٠،٩٨٣	٤٠،٠٤٧	٢٧،٣٠٨
x رسم تنمية على صافى أرباح الجهات المنصوص عليها فى المادة(١١١) من القانون رقم (١٥٧) لسنة ١٩٨١	٠	٠	٠
x نصيب المحليات فى ضريبة قناة السويس	٠	٠	٠
x نصيب المحليات فى الضريبة على أرباح شركات الأموال	٠	٠	٠
x نصيب المحليات فى الصندوق المشترك	٠	٠	٠
أخرى متنوعة		٠	٠
أخرى (تنشيط حصيلة)	٠	٠	٠
= الضرائب على الممتلكات	٦٩،٥٣١	٢٨،٠٢٨	٣١،٠١٣
* ضرائب دوريه على الممتلكات	٦،٨٦٠	٢،٢٣٥	٢،٨١٩
x ضريبة الاراضى	١٠٠	٢١٢	٣٩
x ضريبة المبانى	٦،٧٦٠	٢،٠١٧	٢،٧٧٩
x ضرائب دورية على صافى الثروه	٠	٠	٠
x ضرائب على العقارات والمواريث والمنح	٠	٦	١
x أخرى	٠	٠	٠
* ضرائب على العمليات المالية التجارية والرأسمالية	٥٣،٠٢٦	٢٢،٨٤٨	٢٤،٩٥٤
x رسوم نقل الملكية	١،٤٧٥	٦١٤	٥١٩
x ضرائب على عوائد الاذون والسندات	٥١،٥٥١	٢٢،٢٣٤	٢٤،٤٣٥
* ضرائب ورسوم على السيارات	٩،٦٤٥	٢،٩٤٥	٣،٢٤٠
x رسوم تنمية على تسيير السيارات	٦،٣١٨	١،٩٠٥	٢،٠١٣
x رسوم تنمية على السيارات الجديدة المنتجة محلياً وجميع السيارات المستوردة من الخارج	٢،٥٨٠	٧٦١	٩١٤
x ضرائب ورسوم ذات صفة محلية على السيارات	٤١٣	١٩٢	١٦٤
x ضرائب على السيارات الخاصة (تضامن إجتماعى)	٣٣٤	٨٧	١٤٩
= الضرائب على السلع والخدمات	٤١٥،٣٥٠	١٥٦،٩٥٠	١٦١،٠١٢
* الضريبة على القيمة المضافة	٢٠٩،١٤٥	٧٢،٠٩٠	٧٣،٤٦٣
x على السلع المحلية	٦٦،٧٦٩	٢٢،٦٥٩	٢٢،٧٠٤
x على البضائع المستوردة	١٤٢،٣٧٦	٤٩،٤٣١	٥٠،٧٥٨

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	متابعة يوليو/ديسمبر	
	الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
* ضريبة القيمة المضافة على الخدمات	٥١،٩٦٧	٢٣،٠٠١	١٧،٧٣٠
x الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية	١١،٠٩١	٣،٤٤٩	٣،٨٠٣
x خدمات التشغيل للغير	٢٧،٧٠٠	١٣،٢٧٨	٨،٩٧٦
x خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	١٠،٨٩٢	٥،٥٩٨	٣،٥٧٥
x خدمات أخرى	٢،٢٨٤	٦٧٦	١،٣٧٧
* ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية	١٠٢،٢٧٨	٤٦،٨٩٧	٥٢،١٨٨
x الشاى	٠	٠	٠
x السكر	١٢	٠	٣
x مياه غازية صودا أو مياه غازية معطرة ومحلاه او غير محلاه معبئة فى زجاجات أو أوعية أخرى (ضريبة جدول + ضريبة قيمة مضافة)	٢،٦٣٨	١،٨٦٥	١،٣٠٤
x الجعة (البيرة) غير الكحولية (ضريبة جدول +ضريبة قيمة مضافة)	١،٣٠٠	٧٩٧	٥٨٢
x تبغ وسجائر	٦٥،٨٦٦	٣٢،٥٧٢	٢٩،٧٦٨
x منتجات النفط	١٦،٨٩١	٨،٤٩٠	١٤،٦٦١
x كحول ايثيلى نقى غير محول ، كحول محول ، نبيذ عنب طازج وعصير عنب ، مشروبات روحية وكحولية محلاه ومعطرة وأخرى (ضريبة جدول +ضريبة قيمة مضافة)	٣٤٩	١٣٧	١٢٥
x الادوية	٣٥١	٢٨	٥٠
x زيوت طعام نباتيه	١٦٣	٢	٨١
x زيوت وشحوم	٧١٩	٦٨٢	٣٣٣
x اسمنت	١٢٠	١	٢
x الجعة (البيرة) الكحولية (ضريبة جدول +ضريبة قيمة مضافة)	١٥٠	٠	٧
x محضرات عطور أو تطرية أو تجميل ومنتجات معدة للعناية بالجلد أو الشعر (ضريبة جدول +ضريبة قيمة مضافة)	٣٥٠	٧	١٠٦
x المقرمشات والمنتجات المصنعة من دقيق والحلوى من عجين عدا الخبز بجميع أنواعه	٥٧٠	٣	٨٧
x البطاطس المصنعة (الشيبس وإبداله)	٦٨٠	٢٣٠	٢٤٧
x الأسمدة والمبيدات الزراعية	٥٨٠	٨٤	١٦٧
x الجبس	٨٤٠	٢٩٠	٣٨٨
x الصابون والمنظفات الصناعية للاستخدام المنزلى	٢٠٨	٢٢	٥٣
x التليفزيونات (أكبر من ٣٢ بوصة) ، الثلاجات (أكبر من ١٦ قدم) ، الديب فريز (ضريبة جدول +ضريبة قيمة مضافة)	٩٠٠	٦	٢٧٠
x أجهزة تكييف الهواء ووحداتها المستقلة (ضريبة جدول +ضريبة قيمة مضافة)	٧٠٠	٣٥١	٢١٩
x سيارات خاصة لنقل الأشخاص فى ملاعب الجولف ، وسيارات مماثلة (ضريبة جدول +ضريبة قيمة مضافة)	٤٦	٠	٤٤
x سيارات ركوب حتى ١٦٠٠سم٣ أو ذات المحركات الدوارة قيما عدا المركبات ذات الثلاث عجلات التى تعمل بمحرك دراجة نارية (ضريبة جدول +ضريبة قيمة مضافة)	٨٨٠	٠	٠
x سيارات ركوب سعة السلندرات ١٦٠١ حتى ٢٠٠٠ سم٣ أو ذات المحركات الدوارة ، وسيارات نقل البضائع والأشخاص معا وسيارات السيب وسيارات رحلات ومصفحات سيجارة الشعيلة ومقطورات سيجارة الرحلات (ضريبة جدول +ضريبة قيمة مضافة)	١،٣٢٠	٢	٦١٨
x سيارات ركوب سعة السلندرات أكثر من ٢٠٠٠ سم ٣ أو ذات المحركات الدوارة (ضريبة جدول +ضريبة قيمة مضافة)	٢٣٠	٠	٤٨٥
x المقاولات وأعمال التشييد والبناء (توريد وتركيب)	٣،٠٠٧	٧٤١	١،٠٨٠
x النقل المكيف بين المحافظات (أتوبيس – سكة حديد)	١٢٨	٢٣٦	١٥٢
x الخدمات المهنية والاستشارية عدا خدمات الحرفيين	٦٦٠	٢٧٤	٣١٩
x الإنتاج الاعلامى والبرامجى ، والأفلام السينمائية ، والتليفزيونية ، والتسجيلية والوثائقية وأعمال الدراما التليفزيونية ، والإذاعة والمسرحية	١٢٠	٧٩	٣٨٢
x خدمات الاتصالات عن طريق شبكات المحمول (ضريبة جدول +ضريبة قيمة مضافة)	٢،٥٠٠	٠	٦٥٤
* ضرائب على سلع جدول رقم "١" المستوردة	١،٢٦٧	٤	٧٣٧
x الشاى	٠	٠	٠
x السكر	٠	٠	٠
x مياه غازية صودا أو مياه غازية معطرة ومحلاه او غير محلاه معبئة فى زجاجات أو أوعية أخرى (ضريبة جدول +ضريبة قيمة مضافة)	٠	٠	٠
xالجعة (البيرة) غير الكحولية (ضريبة جدول +ضريبة قيمة مضافة)	٠	٠	٠
x تبغ وسجائر	١،٢٦٢	٤	٧٣٧
x منتجات النفط	٠	٠	٠
x كحول ايثيلى نقى غير محول ، كحول محول ، نبيذ عنب طازج وعصير عنب ، مشروبات روحية وكحولية محلاه ومعطرة وأخرى (ضريبة جدول +ضريبة قيمة مضافة)	٥	٠	٠
x الادوية	٠	٠	٠
x زيوت طعام نباتية	٠	٠	٠
x زيوت وشحوم	٠	٠	٠
x اسمنت	٠	٠	٠
x سيارات ركوب سعة السلندرات أكثر من ٢٠٠٠ سم ٣ أو ذات المحركات الدوارة (ضريبة جدول +ضريبة قيمة مضافة	٠	٠	٠
* الضرائب على الخدمات الخاصة	٣،٢٨٠	٩٦٤	١،٢٤٨
x ضرائب على تذاكر السفر للخارج (تضامن اجتماعى)	١،٠٣٤	٢٨٠	٢٨٩
x رسم تنمية على تذاكر السفر إلى الخارج الصادرة فى مصر بالعملة المحلية	١،٠٢٠	١٧٧	٢٣٦
x ضريبة الملاهى	٢٩١	٥٢	١٤٨
x الأتاوة على القمار	٢٥٠	٤٠	٩٨

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	متابعة يوليو/ديسمبر	
	الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
x ايرادات غرامات وتعويضات قانون الضريبة على الدخل	٧٩	٩٠	٥١
x مقابل التأخير فى الضرائب	٦٠٥	٣٠٩	٣٩٥
x اخرى متنوعة	١	١٦	٣٢
* ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات)	٢٢،٤٥٧	٥،٩١٤	٦،٠٦١
x الدمغة على النماذج المدموغة وطوابع الدمغة	٥٠٨	٦٣	٠
x الدمغة على التأمين	١،٤٤٢	٥٤	٣٢٨
x الدمغة على المراهنات واليانصيب	٢١	١	٢٣
x الدمغة على أعمال البورصة	١،٧٧٩	٠	٠
x الدمغة على عقود اشتراكات المياه والنور والغاز والتليفون	١،٤٣٤	١٧	٦١١
x الدمغة على استهلاك الغاز والكهرباء والبوتاجاز	١،٨٧٩	٢٥٣	٢٠٧
x الدمغة على الإعلانات	١،٠١١	٢٧	٥٤٢
x الدمغة على أوراق وزارة العدل	٠	٠	٠
x الدمغة على التصاريح والرخص الإدارية	٠	٠	٠
x الدمغة على بطاقات التموين	٠	٠	٠
x الدمغة على الشهادات والإقرارات	١١	١	١٢
x الدمغة على العقود وما فى حكمها	٢٨٩	١	٢١٣
x الدمغة على وثائق الأحوال الشخصية	٠	٠	٠
x الدمغة على وثائق الملاحة التجارية	٠	٠	٠
x الدمغة على محاضر الشركات	٠	٠	٠
x الدمغة على الأوراق التجارية	٠	٠	٠
x الدمغة على الإيصالات والمخالصات والفواتير	٣١	١٤	٠
x الدمغة على الأعمال والمحررات المصرفية وما فى حكمها	٥،٤٥٤	٦٢	١،٦٧٩
x الدمغة على خدمات النقل	١٤	٠	٢٤٠
x الدمغة على تأسيس الشركات	٠	٠	٠
x الدمغة على شهادات وكشوف الوزن	٠	٠	٠
x الدمغة على الموازين والأجهزة الحاسبة	٠	٠	٠
x دمغة متنوعة	٨،٥٨٣	٥،٤٢١	٢،٢٠٦
* رسم تنمية الموارد (عدا ما يزيد على ١٨٠٠٠ وعدا رسم التنميةعلى السيارات)	٥،٦٠٠	١،٨١١	١،٧٨٩
x رسم تنمية على جوازات السفر	٣٨٥	١٩٦	١٨٢
x رسم تنمية على إقامة الأجانب وما يتعلق بها	١٢٠	٣٣	٣٢
x رسم تنمية على طلب الحصول على الجنسية المصرية	١٢	٤	٤
x رسم تنمية على مغادرة البلاد	٧٢٣	٢٨١	٢٩٧
x رسم تنمية على رخص السلاح	١٣٢	١٢٥	٤٢
x رسم تنمية على المحررات وباقى الأوعية الخاضعة لضريبة الدمغة النوعية	١٢٧	٢٠	٥٢
x رسم تنمية على استخراج صور المحررات من مصلحة الشهر العقارى	٢	٠	٠
x رسم تنمية على شهادات الإعفاء من التجنيد	٠	٠	٠
x رسم تنمية على الشراء من الأسواق الحرة	٣٣	٤	٢٣
x رسم تنمية على الحفلات والخدمات الترفيهية التى تقام فى الفنادق والمحلات العامة السياحية	١٧٦	٤٧	٤١
x رسم تنمية على الشاليهات والكباين والأكشاك التى تقع فى المصايف والمشاتى أيا كان نوعها	٢	٠	٠
x رسم تنمية على موارد أخرى	٧١٤	٢	٦
x رسم تنمية المحاجر	٢،٢٥٤	٥٧٤	٧٢١
x رسم تنمية على خدمات المحمول	٩٢١	٥٢٤	٣٩٠
* ضرائب على استخدام السلع والترخيص باستخدامها وتأدية الانشطة	١٩،٣٥٧	٦،٢٧٠	٧،٧٩٦
x الاتاوة على قناة السويس	٥،٢٧٥	٢،٤٠٠	٢،٣٠٠
x الاتاوة على استخدام الطريق النهرى	٢	٠	٠
x رسوم ترخيص العمل للاجانب	١٣٠	٩٨	٧٧
x إيرادات ورسوم ذات صفة محلية	٣٠٠	١٣٥	١١١
x المصروفات الادارية للعمليات الاستيرادية	١،٧٧٠	٩٠٣	٦٨٩
x رسوم العبور (سوميد)	٠	٠	٨٢
x رسوم الموانى والمنائر	٤،١٦٠	٩٩٢	١،٥٥١
x رسوم الاجراءات القنصلية	٧،٠٢١	١،٤٦٥	٢،٧٥٦
x رسوم حليج الاقطان	٢٠	١	٤
x رسوم على جوازات السفر	٢٨٧	١١٦	٧٨

المـــــــــوارد

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	متابعة يوليو/ديسمبر	
	الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
x رسوم تصاريح العمل	٣٨٤	١٦٠	١٤٥
x رسوم تحقيق الشخصية	٩	٠	٥
= ضرائب التجارة الدولية	٥١،٧٣٧	١٨،٤٢٢	١٩،٩٨٢
* ضرائب على الواردات	٥٠،٦٣٧	١٧،٩٢٠	١٩،٤٤٩
x ضرائب جمركية قيمية	٤٩،٧٣٧	١٧،٦٠٨	١٩،٠٩٤
x ضرائب جمركية على السجائر والتبغ والدخان	٩٠٠	٣١٢	٣٥٥
* ضرائب على التجارة الدولية أخرى	١،٠٩٩	٥٠٢	٥٣٢
x الضرائب على الصادر	٤١٩	٢٠٥	٢٣٣
x نصيب المحليات فى الضريبة على الصادرات والواردات	٠	٠	٠
x الضريبة الجمركية المخصصة لدعم النقل البحرى	٠	٠	٠
x ايرادات الغرامات	٦٠٠	٢٥٢	٢٦٤
x ايرادات المضبوطات	٨١	٤٥	٣٦
x اخرى	٠	٠	٠
= ضرائب أخرى	٢٨،٨٦٤	٠	٠
* على الاعمال التجارية	٢٨،٨٦٤	٠	٠
x ايرادات رؤوس أموال منقولة من البنك المركزى	٢٨،٨٦٤	٠	٠
x ايرادات رؤوس أموال منقولة من جهات اخرى	٠	٠	٠
x نصيب المحليات فى الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة	٠	٠	٠
x الضرائب على عوائد الاذون والسندات	٠	٠	٠
٢- المنح	٣،٨٠٥	٧٥٢	٤٨٤
= منح من حكومات أجنبية	٣،٤٢٨	٤٠٦	٣٧٤
* جارية	٢،٠٩٢	٣٥٠	٢٩٣
x أخرى	٢،٠٩٢	٣٥٠	٢٩٣
* رأسمالية	١،٣٣٦	٥٦	٨١
x لتمويل الأستثمارات	١،٣٣٦	٥٦	٨١
x أخرى	٠	٠	٠
= منح من منظمات دولية	٣٢٢	٥٣	٥٠
* جارية	٠	٣	٢
x أخرى	٠	٣	٢
* رأسمالية	٣٢٢	٥٠	٤٨
x لتمويل الأستثمارات	٣٢٢	٥٠	٤٨
x أخرى	٠	٠	٠
= منح من جهات حكومية	٥٥	٢٩٣	٦٠
* جارية	١٦	٢١٨	٢٩
x أخرى	١٦	٢١٨	٢٩
* رأسمالية	٣٩	٧٥	٣١
x لتمويل الأستثمارات	٣٩	٧٥	٣١
x أخرى	٠	٠	٠
٣- الإيرادات الأخرى	٢٧٤،٠٠٣	٨٥،٥٦٠	٨٣،٨٤٣
= عوائد الملكية	١٠٩،٨٠٦	٣٢،١٠٥	٢٨،٩٠٨
* الفوائد المحصلة	٥،٦٧٩	٤،٤٥٣	٢،٦٦٥
x على السندات	٣	٢	٤
x على الإقراض	٢	٠	٠
x على إعادة الإقراض (تشمل فوائد القروض الخارجية المعاد أقراضها من الخزانة العامة)	٥،٥٦٧	٢،٩١٢	٢،٥١٤
x فوائد دائنة	١٠٦	٩٠٩	١٢
x أخرى	١	٦٣٠	١٣٤
* أرباح الأسهم	٨٥،٦٣٩	٢٣،٣٨١	٢٢،٤١٥
x شركات القطاع الخاص	٤٢	٢٤	١٦
x الهيئات الأقتصادية	٢٠،٧٢٨	٥،٤٢٨	٤،١٦٥
x البنك المركزى	٠	٠	٠
x شركات القطاع العام	٤،٤١٣	١،٠٧٩	١،١٩٢
x شركات قطاع الأعمال العام	٤،٨٤٠	١٣٩	٢١٦
x هيئة البترول	١٩،٢٩٠	١،٨٣٨	٥٢٣

المـــــــــوارد

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	متابعة يوليو/ديسمبر	
	الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
x قناة السويس	٣٦،١٤٢	١٤،٨٥٥	١٦،٣٠٢
x أرباح أوراق مالية	١٨٥	١٨	١
* عائد الإيجارات	١٨،٤٨٨	٤،١٣٥	٣،٢٩٢
x اتاوة البترول	١٦،٥٨٧	٣،٢٨٠	٢،٥٤٦
x إيجار أراضى حكومية	٢٤٨	١٥٦	٨٧
x إيرادات المناجم	١،٢٠٠	٥٠٩	٤٨١
x إيرادات المرافق التى تديرها المحليات	٥٢	٣١	١١
x إيرادات استغلال الأراضى السياحية	٠	٠	٠
x أخرى (من هيئة البترول)	٠	٠	٠
x أتاوة الذهب	٤٠٠	١٥٩	١٦٩
* عوائد ملكية أخرى	٠	١٣٦	٥٣٥
x الرخصة الثالثة للمحمول	٠	٠	٠
x الجيل الثالث للمحمول	٠	١٣٦	٠
x مقابل رخصة الاسمنت - الحديد	٠	٠	٥٣٥
x مقابل رخصة التليفون الثابت	٠	٠	٠
x مقابل حق استغلال حقوق بترول	٠	٠	٠
x رخصة الجيل الرابع للمحمول	٠	٠	٠
= حصيلة بيع السلع والخدمات	٥٩،٤٦٥	٢٦،٩٩١	٢٣،٢٨٨
* إيرادات الخدمات	٥٩،٤١٦	٢٦،٩٧٦	٢٣،٢٧٨
x رسوم قضائية وغرامات (خدمات العدالة عدا رسوم نقل الملكية)	٤،٤٨٥	١،٦١٢	١،٩٠٧
x رسوم قيد وتسجيل ورقابة واشراف	٢٤٤	١١٥	٩٥
x الخدمات الجمركية	٢٠٠	١٥٣	١٢٦
x الخدمات الزراعية	٢٠٥	٧١	٥٤
x الخدمات التعليمية	٢٢١	٨١	٨٦
x الخدمات الصحية	١٢٢	٧٢	٧٤
x الخدمات الثقافية	٢٧	٦	٦
x خدمات الاسكان والتعمير	١٣	٣	٢
x الخدمات الاجتماعية	١،٢٢٨	٣٠٣	٢٤٠
x الخدمات التموينية	١	٠	١
x خدمات القوى العاملة	٣٤	١٣	٧
x خدمات الطرق والمواصلات	٢٤٦	٤٧	٣٠
x خدمات الشباب والرياضة	١	٠	٧
x الخدمات البيطرية	٨	٢	٢
x خدمات التنظيم والادارة	٠	٠	٠
x التخطيط الاقليمى	٠	٠	٠
x الخدمات السياحية	٠	٠	٠
x خدمات الضرائب العقارية	٠	٠	٠
x مبيعات بضائع	١،٣٤٧	٣٦٠	٣٢٤
x ايرادات المشروعات الانتاجية	٥١٣	١٧٤	٧٤
x ايجار المرافق العامة	٣٨٣	٢٣٩	١٤٤
x ايجار المبانى الحكومية	٢١٢	٩٣	١٢٢
x مقابل الاشراف والادارة على الشركات	١	٠	٠
x ارباح تشغيل العملة التذكارية	٤	٠	٠
x موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة	٣٩،٧٦١	١٩،٧٠١	١٥،٩٩٤
x المحصل مقابل تأدية خدمات	١،١٣٠	٦٦٣	٥٣٣
x مقابل تأدية اعمال بعض المصالح للمصالح الاخرى	١٥	٨	٨
x ايرادات البرامج التدريبية	٢٤	١٢	١٠
x عمولة تحصيل	١٦	١٣	٩
x أخرى	٣،٤٧٦	١،٠١٦	١،٢٢٤
x حصيلة وزارة المالية من إجمالى إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة	٥،٥٠٠	٢،٢١٩	٢،١٩٨
* إيرادات بيع السلع	٤٩	١٥	١٠
x حصيلة بيع المخزون السلعى	٤٩	٠	١٠
x فروق أسعار الغاز الطبيعى	٠	١٥	٠

المـــــــوارد

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	متابعة يوليو/ديسمبر	
	الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
= تعويضات وغرامات	١،٧٥١	٦٧٥	٩١٥
* غرامات العقوبات والمصادرات	١،٧٥١	٦٧٥	٩١٥
x ايرادات النقد المصادر	٢٥٦	٢٦٠	٣١٥
x حصيلة الاموال المستردة	٢٦	١١	٥٧
x التعويضات الناتجة عن المخالفات الاستيرادية	٢٥٠	٢	٢٣
x تعويضات عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية	١٥٠	٠	١٩
x حصيلة صندوق الغرامات والجزاءات	٠	٠	١
x حصيلة الغرامات	٨١٢	٣٥٢	٤٩٢
x أخرى	٢٥٧	٥٠	٧
= التحويلات الاختيارية	١،١٥٤	٣٨٦	٤٧٦
* جـــارية	١،١٥٤	٣٨٧	٣٨٤
x فائض لجنة المساعدات	٠	٠	٠
x ايرادات انشطة مختلفة	١،١٥٤	٣٨٧	٣٨٤
* رأسمالية	٠	١-	٩١
x مساعدات وتبرعات محلية لتمويل الأستثمارات	٠	١-	٩١
x مساعدات وتبرعات أجنبية لتمويل الأستثمارات	٠	٠	٠
x أخرى	٠	٠	٠
= ايرادات متنوعة	١٠١،٨٢٧	٢٥،٤٠٣	٣٠،٢٥٨
* جـارية	٢٧،٦٤٨	١٩،٦١١	١٥،٢١١
x مبالغ معلاه دائنة مضت عليها المدة القانونية	٤٠٩	٢٥٦	٣١١
x ايرادات سنوات سابقة	٤،٦٣٨	٤،٥٧١	٤،٤٥٦
x مقابل اشتراك العاملين بالسيارات	٩	٥	٥
x ايرادات اسواق	٩٩	٧٤	٨٧
x االيرادات غرامات المبانى	٦	١٥	٦
x ايرادات أخرى مختلفة	٢٢،٤٨٧	١٤،٦٩٠	١٠،٣٤٦
* رأسمـالية	٧٤،١٧٩	٥،٧٩٢	١٥،٠٤٦
x نقص الرصيد المدين للدفعات المقدمة لتمويل الأستثمارات	٠	١٨٠	٨٦٢
x موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الأستثمارات	٦٩،٥٤٨	٥،٣٧٨	١٣،٨٠٣
x حصيلة بيع أصول غير انتاجية (أراضى)	٣٦١	٨٦	٤٩
x حصيلة بيع أصول انتاجية (مساكن وسيارات وغيرها)	٦	١	٢٤
x ايرادات رأسمالية أخرى	٤،٢٦٤	١٤٧	٣٠٨

الاستخدامات

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	متابعة يوليو/ديسمبر	
	الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
# المصروفات	١،٥٧٤،٥٥٩	٦٢١،٦٢٠	٥٧٤،٢٦١
١- الأجور والتعويضات للعاملين	٣٠١،١١٥	١٤٧،٢٢٤	١٣١،١٦١
= الاجور والبدلات النقدية والعينية	٢٢٨،١٢٥	١١٩،٢٩٠	١٠٥،٨٩٧
* الوظائف الدائمة	٨٣،٧٧٢	٤١،٥٩٥	٣٨،٨٥٢
x المرتبات الاساسية	٣٣،٨٨٤	١٦،٨٨١	١٥،٤٣٦
x تكاليف المعارين و تتحمل الموازنة مرتباتهم	٣٨١	١٧٨	١٩١
x تكاليف الاجازات الدراسية	١	٠	٠
x تكاليف المنح التدريبية	٠	١	٠
x الاجر الوظيفى	٤٩،٤٤٢	٢٤،٤٨١	٢٣،٢٠٠
x تكاليف أجور ومرتبات المخاطبين بأحكام القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٨	٦٤	٥٤	٢٦
* الوظائف المؤقتة	٥،٣٨٥	٢،٩٩٠	٢،٥٧٤
x المكافات الشاملة (خبراء وطنيين)	٤٦	١٧	١٥
x المكافات الشاملة (خبراء اجانب)	٢٥	١٤	١٠
x أجور موسميين	٢،١٦٨	١،٢٦٤	٩٧٧
x مكافات الصبية	٠	٠	٠
x مكافات اطباء امتياز و اخصائى علاج طبيعى	٩٥	٦١	٤٧
x مكافات الاساتذه المتفرغين	٣،٠٠٨	١،٦٢٧	١،٥٢٢
x مكافات الاساتذه غير المتفرغين	٢٩	١	٠
x مكافات مساعدي ومعاوني الوزراء	١٤	٦	٣
* المكافات	٨٨،١١٨	٥١،٤٥٤	٤٣،٠٨٨
x تعويض العاملين عن جهود غير عادية	١٥،٨١٠	٧،٦٢٧	٦،٦٢١
x المكافات التشجيعية	٧،٢٧٩	٤،١٠١	٣،٥٦٧
x تكاليف حافز الاثابة	٥،٦١٩	٢،٨٨٩	٢،٦٦١
xحوافز العاملين بالكادر العام	٧،٣٩١	٣،٨٢٢	٣،٦٤١
xحوافز العاملين بالكادرات الخاصة	١٥،٨٤٠	٩،٩٤٤	٩،١٣٢
xالحافز المالى الاضافى	٢،١٠٥	١،٠٦١	٩٨٤
xحوافز العلميين	٣	٠	٠
x حافز جذب العمالة	١،٧٣٥	٧٤٩	٧٩٠
x حافز تميز (ماجستير و دكتوراه)	١٠٣	٤٦	٣٨
x مكافات التدريس	٧٨٩	٣٢٦	٣٢١
x مكافات الريادة العلمية و الاجتماعية	٥١٧	٢٢٣	٢٢٥
x مكافات البحوث الاكاديمية و التطبيقية	٥٧٧	٢٨٨	٢٧٠
x مكافات الاشراف على الرسائل العلمية	٥٨٤	٢٧١	٢٦٣
x مكافات الامتحانات	١٣،٩٤٩	٧،٨٣٨	٧،٢٨٤
x مكافات التصحيح	٣٤٩	١١٤	١١٢
x مكافات حضور جلسات و لجان	٣٨٠	١٦٦	١٤٢
x مكافات طوارئ للعسكرين	٠	٠	٠
x مكافات التدريب	١٤٥	٢١	٩
x مكافات محو الامية	٠	٠	٠
x مكافات ساعات البحث الزائدة عن النصاب	٣٦	١٦	١٦
x مكافات اخرى	٦،٦٦٣	٨،٢٣٧	٣،٣٧٣
x تكاليف حافز اثابة اضافى	١،٩٤٥	٩٠٥	٨٠١
x حوافز الاداء للمعلمين	٢،٩١٤	١،٢١٤	١،٣٣٤
x حوافز جودة	١،٦٥٠	٩٠٦	٧٨٧
x مكافات المستشارين	٨٨	٤٤	٣٦
×الحافز التعويضى لتطبيق القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥	١،٥٦٤	٦١٢	٦٤٦
x حافز الميكنة وتحديث البيانات	٨٣	٣٤	٣٦
* بدلات نوعية	٣١،٠٧٦	١٣،٢٩٣	١٢،٥٥٠
x بدل تمثيل الوظائف العليا	٦	١	٢
x بدل تمثيل لموظفين بالخارج	٥٢	١٤	١٠
x بدل تمثيل لموظفين فنيين	٠	١	٠
x بدل طبيعة عمل للاطباء	٨٧	٣٨	٣٠
x بدل تسجيل الاطباء المقيمين	٠	٠	٠

الاستخدامات

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	متابعة يوليو/ديسمبر	
	الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
x بدل حرمان للصيادلة و الحكيمات و المولدات والممرضات والزائرات الصحيات و المفتشات	٦٤	٢٨	٢٦
x بدل عدوى ووقاية من الاشعة	٢٠١	٨٣	٨٢
x بدل تفرغ للمهندسين	٩	٣	٣
x بدل تفرغ للمحامين	٢	١	١
x بدل تفرغ لموظفين فنيين	٠	٠	٠
x بدل تفرغ للمهندسين الزراعيين	٤٥	١٥	١٦
x بدل تفرغ للاطباء البيطرين	٥	٢	٢
x بدل تفرغ للتجاريين	٥	١	١
x بدلات عسكرية	٢٠١	٩٢	١٠٨
x بدل طبيعة عمل	٤٠٨	١٩٣	٢٠٠
x بدل تفتيش	٠	٠	٠
x بدل امتياز	١	١	١
x بدل عمادة ووكالة و رئاسة قسم	٢	١	١
x بدل صيارف و تحصيل و بدل عجز للصيارف	٤	١	١
x بدل اختزال	٠	٠	٠
x بدل خطر	١،٥٩٥	٦٨٩	٩٤٥
x بدل لمكافحة المخدرات	٠	٠	٠
x بدل سماعة للتليفون و اللاسلكى	٠	٠	٠
x بدل غطاسة	٠	٠	٠
x بدل قيادة	٢	١	١
x بدل صناعة	٠	٠	٠
x بدلات مهنية وفنية اخرى	٢	١	١
x بدل اقامة بالجهات النائية	٤٣٥	٢٠٥	١٩٩
x بدل قرية للاخصائين و الحكيمات و الباحثين الاجتماعيين	٠	٠	٠
x بدل سودان	٣٩	١٦	١٦
x بدل اغتراب	٢	١	١
x بدل مناخ	٠	٠	٠
x بدل سكن فى الداخل و الخارج	٤٥	١٤	١٢
x بدل ماجستير ودكتوراه	٠	٠	٠
x بدل بحث	٠	٠	٠
x بدل استقبال و ضيافة	٠	٠	٠
x بدل مراسلة	٢	٠	٠
x بدل أغذية	٣٩٥	١٩٥	٢٠١
x بدل ملابس	٢	٠	٠
x بدل انتقال نقدى ثابت ونظير عدم تخصيص سيارات ركوب حكومية	١٩	١١	١١
x بدل قضاء	٠	٠	٠
x بدل جامعة	٢،٧٨٧	١،٤٠٠	١،٣٧٦
x بدل يخص العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى	١٢٩	٦٥	٩٢
x بدل تفرغ فنانين تشكيلين	١	٠	٠
x بدل معلم (تدريس)	٤،٠٥٦	١،٨٠١	١،٨٧١
x بدل اعتماد (معلمين)	١١،١٢٠	٥،٥٤٤	٥،٣٨٠
x بدلات مختلفة أخرى	٦،٦٤٤	١،٥١٥	٦٨٣
x بدل مهن طبية	٢،٧٠٨	١،٣٦٠	١،٢٧٩
x بدل تمثيل إضافى	٠	٠	٠
* مزايـــا نقـــديـــة	١٢،٧٦٣	٦،٢٩١	٦،١٠٣
x اعانة غلاء المعيشة	٠	٠	٠
x علاوة اجتماعـية	١٢٥	٥٢	٥٣
x علاوة اجتماعية اضافية	١٢١	٥١	٥٢
x تكاليف تعويض العاملات بما يعادل ٢٥% من المرتب الشهرى	٦	٤	٣
x العلاوة الخاصة	٣،٤٩٥	١،٢٤٥	١،٤١٤
x المنحة الشهرية	٣٥٧	١٥٥	١٥٥
x مزايا نقدية أخرى	٢٦	١٤	٧
x علاوة الحد الأدنى	١٨٨	٧١	١٢١

الاستخدامات

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	متابعة يوليو/ديسمبر	
	الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
x علاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين	٦،١٧٣	٢،٩٤١	٣،٠٠٨
x تكاليف المقابل النقدى لرصيد الاجازات الاعتيادية	٢،٢٧١	١،٧٥٨	١،٢٨٩
* المزايــا العينيــة	٧،٠١١	٣،٦٦٧	٢،٧٣٠
x أغذية للعاملين	٣،٤٤٦	٢،١٣٣	١،٦٨٠
x ملابس للعاملين	١،٢١٩	٥٣٥	٣٤٤
x علاج طبى للعاملين	٢،١٨٩	٩٥٢	٦٧٣
x خدمات اجتماعية ورياضية للعاملين	١١٦	٣٠	٢٠
x اخــرى	٤١	١٧	١٢
= المزايا التأمينية	٣٢،٤٤٦	١٧،٥٢٥	١٥،٥٥٧
* حصة الحكومة فى صندوق التأمين الاجتماعى للحكومة	٢٥،٩٧١	١٤،١٣٧	١٢،٥٣٥
x التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة	٢٤،٣٣٠	١٣،٣٢٧	١١،٨٠٣
x حصة الحكومة فى اشتراكات نظام المكافات	١،١٥٣	٥٠١	٤٦٩
x اشتراكات المدة السابقة	٠	٠	٠
x تكاليف مساهمة الحكومة فى التأمين على العاملات فى اجازة لرعاية أطفالهن	٤٨٨	٣٠٩	٢٦٤
* مزايا تأمينية أخرى	٦،٤٧٥	٣،٣٨٨	٣،٠٢٢
x التأمين ضد المرض	٤،٦٢٩	٢،٤٤٦	٢،٢٠١
x التأمين ضد اصابة العمل	١،٨٤٥	٩٤٢	٨٢١
= الاجورالاجمالية والاحتياطيات العامة	٤٠،٥٤٥	١٠،٤٠٩	٩،٧٠٨
* الاجور الاجمالية	١٩،٣٤٥	١٠،٤٠٩	٩،٧٠٨
x أجور اجماليــة مدرجة بموازنات الجهات	١٩،٣٤٥	١٠،٤٠٩	٩،٦٩٣
x اعتمادات الاجور للحسابات والصناديق الخاصة	٠	٠	١٤
* االمتطلبات الإضافية للاجور	٢١،٢٠٠	٠	٠
x احتياطيات عامة للاجور	٢١،٢٠٠	٠	٠
x المتطلبات الاضافية الاخرى للاجور	٠	٠	٠
= الاجور االمستبعده	٠	٠	٠
* اجور مستبعدة للتحصيل من شراء الأصول غير المالية	٠	٠	٠
x أجور مستبعدة من مصادر أخرى	٠	٠	٠
٢- شراء السلع والخدمات	٧٤،٩٢٣	٣٠،٥٣١	٢٨،٤٨٤
= الســلع	٣٩،٧٨٧	١٤،٨٤٥	١٥،١٧٤
* المواد الخام	٢٣،٢٥٢	٩،٣٠١	٩،٣٣٧
x الادوية	٩،١١٣	٤،٤٢٦	٤،٢٢٨
x الاغذية	٤،٤٩١	١،٨٦٢	١،٦٠٧
x مواد خام أخرى	٩،٦٤٨	٣،٠١٣	٣،٥٠٢
* وقود وزيوت و قوى محركة للتشغيل	٣،٦٦٢	١،٥٩٢	١،١٣١
x فحومات	٠	٠	٠
x مواد بترولية وغاز	١،٧٥٥	١،٣٧٦	٨٩٦
x مواد تزييت و تشحيم	٢٨٦	٧٠	٨٤
x كهرباء	١،٦٢٠	١٤٦	١٥١
* وقود وزيوت لسيارات الركوب	٥١٤	٢٦٣	٢٠٨
x مواد بترولية وغاز	٤٢٣	٢٤٤	١٨٣
x مواد تزييت و تشحيم	٩١	١٩	٢٥
* قطع غيار ومهمات	٢،٦٢٥	٩٨٣	٩٣٤
x قطع غيار و مواد للصيانة	١،٣٩٥	٥٢٠	٤٧٢
x مواد و مهمات متنوعة	١،٢٢٩	٤٦٣	٤٦٢
* مواد تعبئة وتغليف	١٤	٦	٣
x مواد مستهلكة	١٣	٦	٣
x مواد متداولة	١	٠	٠
* ادوات كتابية وكتب	١،٠٥٧	٣٧٤	٣٨٧
x ادوات كتابية ومكتبية	٣٥٣	١١٥	١٢٩
x كتب ومجلات ووثائق اخرى للمكتبات	٨٥	٨	١٣
x كراسات ودفاتر	٦٢	٢٧	٢٨
x مطبوعات اخرى	٥٥٦	٢٢٤	٢١٧
* مياه وانارة	٦،٩٩٢	١،٤٩٦	٢،٣٨٥

الاستخدامات

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	متابعة يوليو/ديسمبر	
	الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
x ميــاه	٨٨٣	٤٧٧	٤٣١
x انــارة	٦،١٠٩	١،٠١٩	١،٩٥٤
* مستلزمات سلعية متنوعة	١،٤٢٤	٦٧٩	٧٣٨
x مستلزمات تعليمية ومعينات سمعية و بصرية	٨١	٦	٥
x مستلزمات تنظيم الحدائق	٧	٣	١
x مستلزمات تصوير	٢١	٧	٦
x مستلزمات موسيقى	١	٠	٠
x مستلزمات العاب رياضية	١٠	١	٢
x مستلزمات سلعية متنوعة	١،٣٠٤	٦٦٢	٧٢٤
* سلع مشتراه بغرض إعادة البيع	٢٤٦	١٥١	٥١
x محلية	٢٤٦	١٥١	٥١
x أجنبية	٠	٠	٠
= الخدمات	٣١،٢١٢	١٥،٤٢١	١٣،٠٥٧
* نفقات الصيانة	١٢،٠٢٨	٤،٧٤٧	٤،٠٢٠
x صيانة و تطهير لوسائل الرى و الصرف	٧٦٩	٦١١	٥٠٢
x صيانة و ترميم مبانى انشاءات واعمال صغيرة المبانى	٣،٦٩٤	١،٠٣٧	٩١٤
x صيانة مرافق و شبكات	٢٢٦	٦٥	٧٤
x صيانة طرق و جسور و كبارى	٢،٤٨٨	١،٢٢٤	١،١٨٧
x صيانة الآت و معدات	٣،٥٢٠	٩٩٥	٧٦٤
x صيانة وسائل نقل واتصالات	١،٠٢١	٧٠٥	٤٦٧
x صيانة اثاث و معدات مكتبية ومكاتب	٦٥	١٧	١٦
x صيانة الحاسبات والاجهزة الالكترونية	١٢٠	٣٢	٢٨
x اخرى	١٢٥	٦١	٧٠
* نشر واعلان ودعاية واستقبال	١،١٤٤	٢٠٩	١٦٥
x نفقات نشر واعلان	٩٠	٦٥	٦٦
x نفقات دعاية	٩٢٧	٦٤	٥١
x نفقات الحفلات و الاستقبالات	٣٩	٢٠	١٣
x نفقات الزيارات الدولية والاشتراك فى المؤتمرات الدولية	٥٦	٥١	٢٨
x نفقات الاشتراك فى المؤتمرات المحلية	٥	٢	١
x نفقات الشئون والعلاقات العامة	١٧	٦	٥
x اخرى	٩	١	٢
* نفقات طبع ودوريات وحقوق تأليف	٣،٤٧٣	٢،٢٨٦	٢،٣٣٧
x نفقات طبع	٣،٤١٥	٢،٢٦١	٢،٣١٩
x اشتراكات فى مجلات وجرائد ودوريات	١٩	٦	٤
x شراء حقوق المؤلفين	٩	١	٢
x نفقات تشجيع التأليف والمؤلفين	١	٠	٠
x اصداركتب ومجلات ونشرات وثقافية وعلمية	٢٦	١٤	١١
x اخرى	٢	٤	٠
* نقل وانتقالات عامة	٤،٠٣١	٢،١٦٩	١،٩١٥
x نقل مهمات بالسكة الحديد	١١	١	١
x انتقالات عامة للعاملين و غير العاملين بالسكك الحديدية	١٢٨	٣٨	٤٤
x نقل وانتقالات عامة بوسائل اخرى للسفر بالداخل	٥٨٢	٣١٤	٢٤٩
x نقل وانتقالات عامة بوسائل اخرى للسفر بالخارج	٢٧١	١٢١	١١٠
x تكاليف نقل وانتقالات وبدل انتقال للمعارين بالخارج	١٣	٨	٤
x بدل انتقال للسفر بالداخل	٣٣٧	١٦٤	١٤٢
x بدل انتقال للسفر بالخارج	١٢٨	٥٢	٣٨
x المقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية	٢،٥٥٣	١،٤٦٤	١،٣٢٢
x اخرى	٩	٧	٦
* البريد والإتصالات	٦١٧	٢٠٧	١٤٦
x بريد	١٤٩	٦٢	٥٨
x تليفون	٢٧٩	٩١	٥٢
x تلغراف	١	٠	٠
x اشتراك تيكر	٢	٠	١

الاستخدامات

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	متابعة يوليو/ديسمبر	
	الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
x تلكس و فاكس	٢	٠	٢
x شبكة الانترنت	١٧٨	٥١	٣١
x اخرى	٧	٣	٣
* ايجـــار	١،٠٠٠	٤٤٣	٤٢٥
x ايجار أراضى ومبـانى ومخازن وجراجات وغيرها	٦٨٦	٢٦٥	٢٩١
x ايجارالآت احصائية وحاسبات	٤٢	٧٩	٣٧
x ايجارالآت وماكينات ومعدات	٤٨	١١	١٣
x ايجارخيام وكراسى	١٧	٥	١١
x ايجاروسائل نقل	٢٠٧	٨٣	٧٤
* نفقات اقامة المعارض والمؤتمرات	٥٠	٩٣	٨٩
x فى الداخل	٤٢	٩٠	٨٦
x فى الخارج	٨	٣	٣
* تكاليف العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى	١٥٢	٨٤	٥٩
x تكاليف تبادل البعثات والوفود مع الحكومات لاجنبية وتنفيذ المعاهدات الثقافية	١٠١	٥٦	٣٥
x تكاليف المكاتب و المراكز الثقافية و مكاتب البعثات	٥١	٢٨	٢٣
x أخرى	١	٠	٠
* تكاليف البحوث والتطوير وتدريب العاملين	١،٢٤٦	٨٨	٥٨
x خدمات ابحاث وتجارب	١،١٢٠	٤٤	٢٢
x تكاليف البرامج التدريبية	١٢٦	٤٤	٣٦
* نفقات خدمية متنوعة	٧،٤٧٢	٥،٠٩٥	٣،٨٤٤
x نفقات تأمين و عمولة	٣٠٠	٥٦	١٤٣
x نفقات الأعياد و المواسم	٤٦	٢٢	٢٢
x نفقات تنفيذ الأحكام القضائية	٣٢١	١٥٤	١٢٨
x نفقات رسوم القيد بنقابة المحامين	٣	١	١
x نفقات لجان تحكيم	١	٥٥	١٨
x نفقات تشغيل لدى الغير و مقاولى الباطن	٤٧	١٧	١٧
x نفقات سرية وذات طبيعة خاصة	٦٨	٤٧	٨٦
x اخرى متنوعة	٣،١٥٦	٢،٥٢٧	١،٩٥٨
x نفقات خدمات الصرف الصحي	٣٧٥	٩٨	٥٣
x نفقات النظافة	١،٥٣٦	١،٤٧٧	٩٧٥
x نفقات الأمن والحراسة	٥١٣	٢٤٩	١٦٨
x نفقات مقابل الخدمات الاعلامية	١،١٠٤	٣٩٢	٢٧٦
= شراء السلع والخدمات الاجمالية والاحتياطيات العامة	٣،٩٢٤	٢٦٥	٢٥٣
* شراء السلع والخدمات الاجمالية	٦٢٤	٢٦٥	٢٥٣
x شراء سلع وخدمات اجماليــة مدرجة بموازنات الجهات	٦٢٤	٢٦٥	٢٢٣
x اعتمادات شراء السلع والخدمات للحسابات والصناديق الخاصة	٠	٠	٣٠
* المتطلبات الاضافية لشراء السلع والخدمات	٣،٣٠٠	٠	٠
x احتياطيات عامة لشراء السلع والخدمات	٣،٣٠٠	٠	٠
x متطلبات إضافية أخرى لشراء السلع والخدمات	٠	٠	٠
= شراء السلع والخدمات االمستبعدة	٠	٠	٠
* شراء السلع والخدمات مستبعدة للتحصيل من شراء الأصول غير المالية	٠	٠	٠
x شراء السلع والخدمات المستبعدة من مصادر أخرى	٠	٠	٠
٣- الفوائد	٥٦٩،١٣٥	٢٦٧،١٩٢	٢٠٧،٤٧٤
= فوائد خارجية	٤٤،٧٠٤	١٩،٩٣٣	١٦،٣٢٨
* فوائد خارجية (لغير المقيمين)	٤٤،٧٠٤	١٩،٩٣٣	١٦،٣٢٨
x فوائد الدين العام الخارجى	٤٤،٣٧٤	١٩،٩٠١	١٦،٢٩٧
x فوائد خارجية تسددها الجهات	٣٣٠	٣٢	٣٢
= فوائد محلية (المقيمين)	٥٢٤،٤٣١	٢٤٧،٢٥٩	١٩١،١٤٦
* بخلاف وحدات الحكومة العامة	٤٨٨،٩٣٤	٢١٣،٥٥٧	١٧١،٤١٣
x فوائد سندات البنك المركزى	٩٦،٧٣٠	٣،٠٢٥	٧،٢٩٨
x فوائد سندات السلع التموينية	٠	٠	٠
x فوائد سندات الزيادة فى رؤوس أموال البنوك	٠	٠	٠
x فوائد السندات الدولارية بالعجز فى مركز العملات الأجنبية	٢،٢٨٦	١،٠٦١	١،١٧٤

الاستخدامات

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	متابعة يوليو/ديسمبر	
	الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
x فوائد الأذون على الخزانة العامة	٢٣٥،٦٥٧	١١٩،٥٩٥	١٠٣،٣٦٤
x فوائد سندات الخزانة المصرية	١٢٩،١٥٦	٧٨،٥٧٨	٥٤،١٨١
x فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين	٧،٥٥٠	٥،٨٣١	٤،٣٤٣
x فوائد السندات المحلية	٠	٠	٠
x فوائد سندات العجز الاكتوارى لصندوقى التأمينات	١٦٠	٨٠	٨٠
x فوائد الـ ٥% سندات حكومية	١٠٠	٠	٠
x فوائد السندات المتوقع إصدارها لصالح صندوقى التأمين	٢،٢٨٨	٢،٢٨٨	٠
x فوائد أرصدة الاموال المساندة	٠	٠	٠
x أخرى	١٥،٠٠٧	٣،٠٩٩	٩٧٣
* لوحدات الحكومة العامة	٣٥،٤٩٧	٣٣،٧٠٢	١٩،٧٣٣
x فوائد قروض تمويل الاستثمارات	٣٣،١٧٩	٣٣،١٧٩	١٩،٢٩٣
x للخزانة العامة (تشمل فوائد القروض الخارجية والمعاد اقراضها من الخزانة)	٢،١٥٣	٤٧٣	٣٩٦
x لجهات اخرى (شاملة المحليات)	١٦٥	٥٠	٤٤
= الفوائد الاجمالية والاحتياطيات العامة	٠	٠	٠
* الفوائد الاجمالية	٠	٠	٠
x فوائد اجماليــة مدرجة بموازنات الجهات	٠	٠	٠
x اعتمادات الفوائد للحسابات والصناديق الخاصة	٠	٠	٠
* المتطلبات الاضافية للفوائد	٠	٠	٠
x متطلبات إضافية أخرى للفوائد	٠	٠	٠
= الفوائد االمستبعده	٠	٠	٠
* فوائد مستبعدة بالتحصيل من شراء الأصول غير المالية	٠	٠	٠
x فوائد مستبعدة من مصادر أخرى	٠	٠	٠
٤- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٣٢٧،٦٩٩	٧٥،٥٦٠	١١٢،٤٥٨
= الدعم	١٧١،٧٧٠	٤٢،٠٤٣	٦٩،٥٧٨
* لمؤسسات غيرمالية	١٦٦،٤٧٠	٤١،١١٣	٦٨،٧٣٣
x دعم السلع التموينية	٨٩،٠٠٠	٢٤،٩٢٧	٢٤،٣٦٦
x دعم المواد البترولية	٥٢،٩٦٣	٩،٨٧٨	٣٠،١٦٩
x دعم تنشيط الصــادرات	٦،٠٠٠	١،٤١٢	١،٤٦٥
x دعم المزارعين	٥٦٥	١٤	٥٠٤
x دعم الكهرباء	٤،٠٠٠	٠	٧،٩٩٢
x دعم نقل الركاب	١،٨٥٠	٩٢٥	٩٢٥
x التأمين الصحى والادوية	٣،٥٩٦	١،٤٠٨	١،٠٨٩
x دعم الانتاج الصناعى	٠	٠	٠
x دعم تنمية الصعيد	٢٠٠	٠	٠
x أخـــــرى	٨،٢٩٦	٢،٥٤٩	٢،٢٢٥
x دعم الاراضى الصناعية	٠	٠	٠
* لمؤسسات مالية	٥،٣٠٠	٩٣٠	٨٤٤
x دعم فائدة القروض الميسرة	٤٠٠	٦	١٨
x دعم اسكان (محدودى الدخل/ اجتماعى)	٣،٩٠٠	٤٣١	٠
x أخـــــرى	١،٠٠٠	٤٩٣	٨٢٦
= المنح	١٣،٧٩٤	٤،٣٨٤	٣،٦٧٢
* المنح للحكومات الأجنبية	٢٦٩	١٠٧	٦٩
x جارى	٢٦٩	١٠٧	٦٩
x رأسمالى	٠	٠	٠
* منح للمنظمات الدولية	٠	٤	٠
x جارى	٠	٤	٠
x رأسمالى	٠	٠	٠
* منح لجهات الحكومة العامة	١٣،٥٢٥	٤،٢٧٣	٣،٦٠٢
x جارى	١٣،٥١٨	٤،٢٧١	٣،٦٠١
x رأسمالى	٧	٢	١
= مزايا اجتماعية	١٠٩،٦٠٧	٢٨،٤٧٠	٣٨،٥٦٦
* مزايا للأمان الإجتماعى	١٨،٧٦٤	٩،٤٦٤	١٠،٤٦٩
x معاش الضمان الاجتماعى	١٨،٥٠٠	٩،٢٥٢	١٠،٢٨٥

الاستخدامات

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	متابعة يوليو/ديسمبر	
	الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
x معاش الطفل	٧٠	٣٢	٢٩
x مزايا للأمان الإجتماعى عينية	٠	٠	٠
x أخرى	١٩٤	١٨٠	١٥٥
* مساعدات إجتماعية	٨٢،٢١٦	١٤،٩٧٣	٢٤،٥٥٦
x مساهمات فى صناديق المعاشات	٨٢،٢٠٠	١٤،٨٧٦	٢٤،٥٠٠
x مساعدات إجتماعية عينية	١٦	٩٧	٥٦
* نفقات خدمية لغير العاملين	٨،٣٨٠	٣،٩٣٦	٣،٤٤٢
x نفقات علاج مواطنى جمهورية مصر العربية	٦،٦٢٢	٣،٢١٣	٢،٥٧٩
x نفقات نشاط رياضى واجتماعى لغير العاملين	٣٠٤	١٦٨	١٥١
x نفقات خدمات صحية لغير العاملين	١٠٣	٦٤	٥٢
x مكافأت لغير العاملين عن خدمات مؤداة	١،٢٦٥	٤٦٠	٦٣٩
x جوائز وأوسمة	٨٥	٣١	٢١
* مزايا إجتماعية للعاملين	٢٤٧	٩٧	١٠٠
x نفقات دفن	١٧١	٦٤	٦٢
x نفقات محو الأمية	٠	٠	٠
x مزايا إجتماعية للعاملين عينية	١	٠	١
x أخرى	٧٥	٣٣	٣٧
= الدعم والمنح الاجمالية والاحتياطيات العامة	٣٢،٥٢٨	٦٦٣	٦٤٢
* الدعم والمنح الاجمالية	٣٢٨	٦٦٣	٦٤٢
x الدعم والمنح الاجماليــة المدرجة بموازنات الجهات	٣٢٨	٦٦٣	٦٣٤
x اعتمادات الدعم والمنح للحسابات والصناديق الخاصة	٠	٠	٨
* المتطلبات الاضافية للدعم والمنح	٣٢،٢٠٠	٠	٠
x احتياطيات عامة للدعم والمنح	٣٢،٢٠٠	٠	٠
x متطلبات إضافية أخرى للدعم والمنح	٠	٠	٠
= الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية االمستبعده	٠	٠	٠
* الدعم والمنح المستبعدة بالتحصيل من شراء الأصول غير المالية	٠	٠	٠
x الدعم والمنح المستبعدة من مصادر أخرى	٠	٠	٠
٥- المصروفات الاخرى	٩٠،٤٤٢	٣٧،٠٥٩	٣٨،٩٥٥
= جارية	١٧،٤٠٤	٤،١٥٦	٣،٣٣٨
* ضرائب ورسوم	٤،٣٣٨	٨٢	١٢٣
x الضرائب الجمركية	٨٧	١٣	٢٤
x الضريبة على القيمة المضافة	٤،١٤٤	٣٨	٤٩
x رسوم تنمية الموارد	٠	٠	٠
x رسوم تراخيص السيارات	٦٣	١٦	١٢
x رسوم فحص العينات	٦	١	١
x ضرائب عقارية	٣	١	١
x رسوم تسجيل	٠	٠	٠
x عمولات أو مصاريف نقل الملكية	٠	٠	٠
x أخرى	٣٦	١٣	٣٥
* اشــتراكات	١،٥١٨	٤٢٠	١٦٧
x فى هيئات محلية	٣	٣	٠
x فى هيئات دولية	١،٥١٥	٤١٧	١٦٧
* متنوعة	١١،٥٤٧	٣،٦٥٤	٣،٠٤٨
x تعويضات وغرامات	٢،٣٧٤	١،٠٠٨	٦٨٠
x نفقات رأسمالية متنوعة	٠	٠	٠
x فائض مرحل	٧٠٠	٦٨	٨٠
x تحويلات جارية وتخصيصية أخرى	٨،٤٧٣	٢،٥٧٨	٢،٢٨٨
= المصروفات الاخرى الاجمالية والاحتياطيات العامة	٧٣،٠٣٨	٣٢،٩٠٣	٣٥،٦١٨
* المصروفات الاخرى الاجمالية	٧٠،٠٣٨	٣٢،٩٠٣	٣٥،٦١٨
x ق ٠ م	٦٦،٠١٤	٣١،١٣٢	٣٣،٩٧٦
x مصروفات أخرى اجماليــة مدرجة بموازنات الجهات	٤،٠٢٥	١،٧٧١	١،٦٤١
x اعتمادات المصروفات الاخرى للحسابات والصناديق الخاصة	٠	٠	٠
* المتطلبات الاضافية للمصروفات الاخرى	٣،٠٠٠	٠	٠

الاستخدامات

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	متابعة يوليو/ديسمبر	
	الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
x احتياطيات عامة للمصروفات الاخرى	٣،٠٠٠	٠	٠
x متطلبات إضافية أخرى للمصروفات الاخرى	٠	٠	٠
= المصروفات الاخرى االمستبعده	٠	٠	٠
* المصروفات الاخرى المستبعدة بالتحصيل من شراء الأصول غير المالية	٠	٠	٠
x المصروفات الاخرى المستبعدة من مصادر أخرى	٠	٠	٠
٦- شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)	٢١١،٢٤٥	٦٤،٠٥٤	٥٥،٧٣٠
= الأصول الثابتة	١٩٢،٤١١	٥٩،٣٨٣	٥١،٦٥٥
* أستثمار مباشر (شاملة الرسوم الجمركية)	١٩١،٦١٤	٥٩،٢٥٣	٥١،٤٠٣
x مبانى سكنية	٢٤،٨٧٠	٣،٩٨٩	١٢،١٠٢
x مبانى غير سكنية	٣٣،٨٥١	١٤،٣٠٤	٩،٤٦٩
x تشييدات	٧٦،٧٥٩	٢٧،١٢٦	١٩،٣٩٠
x وسائل نقل	٢،٣٠٠	٥٩٦	٦٩٧
x وسائل انتقال	٦٩٠	١١٦	٥١
x الآت ومعدات	٤٤،٧٨٧	٩،٠١٨	٥،٠٧٥
x عدد وادوات	٩٣٨	١٦٩	٩١
x تجهيزات	٧،٣٥٧	٣،٩٢٩	٤،٥٢٣
x ثروة حيوانية ومائية (أصول زراعية)	٦١	٦	٥
* نفقات دورة تشغيل أولى	٧٩٨	١٣٠	٢٥٢
x مبانى سكنية	٨	٠	٠
x مبانى غير سكنية	٣٩٧	٣٩	٥٠
x تشييدات	٥٠	١٨	٢٨
x وسائل نقل	٨	١	٠
x وسائل انتقال	٠	٠	٠
x الآت ومعدات	٣٠٦	٦٣	١٦٤
x عدد وادوات	١٢	٢	٠
x تجهيزات	٧	٠	٢
x ثروة حيوانية ومائية (أصول زراعية)	٩	٧	٦
= الأصول غير المنتجة	٢،١٢١	٩٥٦	٤٦٠
* أصول طبيعية	٢،١٢١	٩٥٦	٤٦٠
x شراء أراضى	١،٩٦٦	٨٨٥	٤٣٩
x تمهيد وأستصلاح أراضى	١٥٢	٧١	٢١
x أصول طبيعية أخرى	٣	٠	٠
= أصول غير مالية أخرى	١١،٢١٣	٣،٧١٥	٣،٦١٥
* متنوعة	١١،٢١٣	٣،٧١٥	٣،٦١٥
x فوائد سابقة على بدء التشغيل	٣٧	٢	١١
x البعثات	١،٢٤٢	٤٥	٣٨٨
x ابحاث ودراسات للمشروعات الاستثمارية	٧،٥٠٧	١،٠٦٢	١،٤٣٦
x دفعات مقدمة	٢،٤٢٦	٢،٤٨٠	١،٦٩٧
x تعويضات فروق الأسعار للمقاولين	٠	٠	٠
x الأجور للمشروعات الأستثمارية	٠	١٢٦	٨٤
= شراء الاصول غير المالية الاجمالية والاحتياطيات العامة	٥،٥٠٠	٠	٠
* شراء الاصول غير المالية الاجمالية	٠	٠	٠
x شراء الاصول غير المالية اجماليــة مدرجة بموازنات الجهات	٠	٠	٠
x شراء الأصول غير المالية للحسابات والصناديق الخاصة	٠	٠	٠
* المتطلبات الاضافية لشراء الاصول غير المالية	٥،٥٠٠	٠	٠
x احتياطيات عامة لشراء الاصول غير المالية	٥،٥٠٠	٠	٠
x متطلبات إضافية أخرى لشراء الاصول غير المالية	٠	٠	٠